مجلة أبوليوس
المجلد 08 العدد 01 – جانفي 2021
الصفحات: 76- 100

أثرُ الذَّوق في الخلافِ النَّحويّ

The impact of flair on the grammatical disagreement

د. محمد خالد الرهاوي*
قسم اللغة العربية ، كلية الآداب والعلوم– جامعة قطر/ قطر
rahawi@qu.edu.qa

تاريخ الاستلام: 2020/09/03 تاريخ القبول: 2020/12/17 تاريخ النشر: 2021/01/31

ملخص البحث:

هذا البحث يُرجع الخلافَ بين النُّحاة في جانبٍ مهمٍّ منه إلى اختلاف الأذواق، ويستدلُّ بأدلة عدة، ويبيّن أنَّ الأسباب التي تذكرها كتب الخلاف كالبيئة والاتجاه السياسي والعصبية والتنافس وغيرها إنما هي مؤثِّرات في الذوق، وليست أسباباً للخلاف، ثمَّ يبيّن مفهوم الذوق ووسائل تربيته والمؤثرات فيه كالتكوين العلمي والبيئة والمودة والمزاج الشخصي والمؤثرات الخارجية وغيرها، ويصنِّف الخلاف بين النحاة على أساس الذوق في نوعين: الأوّل هو الذوق الفردي، ويشتمل على اختلاف أقوال العالم الواحد ممثلا له باختلاف أقوال سيبويه في المسألة الواحدة، والاختلاف بين أعلام المدرسة الواحدة ممثلا له بالخلاف بين الخليل وسيبويه، وظاهرة الاختيار والانتقاء ممثلا لها بشواهد من كتاب سيبويه ومعاني القرآن للفراء، وهما إماما المذهبين. والثاني: الذوق المذهبي، ويشتمل على الخلاف بين البصريين والكوفيين في الأصول النحوية والمسائل الكلية والمسائل الجزئية، ممثلا لها، ثم يختم بأبرز النتائج التي توصل إليها، وبالمصادر والمراجع التي رجع إليها وأفاد منها.

الكلمات المفتاحية: الذوق، أثر، المعنى، الخلاف، المذهب

Abstract:

The present research explains the disagreement among Arab grammarians mainly in terms of flair differences by presenting several arguments. It demonstrates how the reasons mentioned in the disagreement literature like the environment, political stance, intolerance and competition influence the flair, but do not necessarily cause disagreement. We will first explain the concept of flair, its development, and how it is affected by many factors like the educational background, environment, affection, individual mood and any other external factors. We classify the disagreement between grammarians according to two types of flair. The first one is the individual flair, and it includes the differences in the statements of a particular scholar. This will be illustrated by the different statements of Sibawayh about one particular issue and the disagreement among the pillars of the same school namely Al Khalil and Sibawayh. Additional examples of this disagreement will be provided ***on the basis of*** *the phenomenon of choice and selection in the books of Sibawayh and the Quran Meanings of Al-farraa. The second type includes the divergence between the Basrians and the Kufians at the level of grammatical principles as well as the macro and the micro issues in grammar.*

Keywords: *flair, impact, meaning, disagreement, doctrine*

* المؤلف المراسل

يعتقد كثيرٌ من الباحثين في النحو العربي بَلْهَ المختصين في اللغة العربية عامةً أو المطلعين اطّلاعا يسيرا، وتُصوّرُ كثيرٌ من الدراسات =أنَّ الخلاف النحوي خلافٌ بين مدرستينِ نحويّتين أو مذهبين نحويّين، هما البصري والكوفي، وتُرجِعُ أسبابَ الخلاف بينهما إلى أمور عدة كالاتجاه السياسي والبيئة والتعصب المذهبي والمنهج والاعتزال والمنطق والفلسفة والدراسات الفقهية وغير ذلك[1]، كما تصوّر كتب الخلاف النحوي القديمة والمعاصرة أنَّ الخلاف تنافسٌ بين مدينتين يكاد يصل حدَّ الصراع بين جبهتين[2]، حتى يُخيَّل لقارئها أنَّ كلَّ مدينة تستنفر أعلامها، وتسخِّرُ إمكاناتها، وتحشدُ أدلتها للرد على الخصوم، ووصل هذا التخيل إلى درجة أن بعض شركات الإعلام أنتجت مسلسلاً كاملاً عن الخلاف النحوي[3] ليس لأبطاله الذين يمثلون المذهبين النحويَّينِ همٌّ إلا هزيمة الخصوم، وثمة قاضٍ يفصل بينهم في خصوماتهم. ولم يدرِ هؤلاء أنّ كتب الخلاف النحوي تلك قد ألفها نحاة متأخرون، وأن كثيراً مما جاء فيها ينقصه التحقيق في نسبة الآراء والتثبُّت من صحتها، إذ هي مخالفة لِمَا في كتب البصريين أو الكوفيين أو مناهجهم، وكثير من الحجج التي أُورِدت حججٌ منطقيّةٌ تعبر عن عصر كاتبها، ولم يتفوه بها من نسبت إليهم، ولعلها لم تخطر لهم ببال، ولعل الغرض من إيرادها هو إظهار القدرة على الحوار والجدل والتمكُّن العلمي[4].

ثم إن بعض هذه الأسباب أو أغلبها لا علاقة له بالنُّحاة الأوائل، بل يعود إلى ما بعد سيبويه والفراء؛ أي بعد أن اكتمل بناء النحو العربي، ونضجت قواعده وأحكامه، والخلاف الذي كان بينهم لم تدخله الدنيا[5]، فهؤلاء النحاة "الذين مكَّنوا لهذا العلم دعائمه، وأرَوا الناسَ أصولَه وتفريعاته، كانوا يديرون المسائل النحوية معتمدين على الذوق اللغويّ والحسّ العربي الصافي"[6]، وما الخلاف النحوي بعدهم إلا خلاف في الجزئيات لا الكليات، وقد تأتّى من موارد كثيرة، منها التفاوت والاختلاف في فهم ألفاظ الأوائل وشرحها وبيان مقاصدهم – وبدهي أن دلالتها ليست متساوية في أفهام الناس وأذواقهم- أو التعليلِ لما قعَّدُوه، أو التطبيقِ عليه، أو جمعِ أشتاتٍ متفرقٍ في كتبهم، أو إعادة تبويب وتقسيم ...

إنَّ الخلاف النحوي بين علماء العربية حتّى سيبويه والفراء ضِمناً ليس من أسبابه شيء مما سبق ذكره من الأسباب التي كثر الحديث عنها في كتب الخلاف، إذ إنه لم يكن خلافا بين مدرستين نحويتين؛ لأن الكسائي والفراء وغيرهما من أئمة الكوفة قد تتلمذوا على يونس والخليل وكتاب سيبويه، وقد قرأ الفراء كتاب سيبويه على تلميذه الأخفش[7]، ومات وكتاب سيبويه تحت رأسه[8]، وما كتابه "معاني القرآن" إلا تطبيق لما جاء به سيبويه في كتابه، أما اختلافه معه فأمر طبيعي؛ لأن كتابه في النحو التطبيقي، وشتان ما بين التنظير والتطبيق، ولو أن سيبويه نفسه صنع كتابا في التطبيق النحوي لاختلفت أقواله بين تنظيره وتطبيقه، فالمسافة بين التّنظير والتّطبيق تظلُّ متوافرةً في كلِّ كتب النَّحو حتّى في كتبِ العالِمِ الواحد، كما سنرى في الذوق الفرديّ، ذلك أنَّ قواعدَ اللغة نسبيّةٌ لا بدَّ من الذَّوقِ معها عند إنشاءِ الكلام أو عند التَّطبيق النَّحويِّ عليها، وليست صارمةً صرامةَ قواعدِ العلومِ الطَّبيعيّةِ.

كذلك لم يكن هذا الخلاف مذهبيّاً؛ أعني بين مذهبينِ نحويينِ؛ لأن المذاهب النحوية لمّا تتشكل آنئذٍ، فكيف يكون هذا الخلاف ناتجاً عن تعصُّبٍ لأحد المذهبينِ النَّحويينِ؟ هذا إذا سلَّمنا بحقيقة وجود مذاهب نحوية فعلاً. ولم يكن الخلافُ بين

النحاة عَقَديّاً؛ لأنَّ نحاة المدينتين آنذاك أبناء عقيدة واحدة، وليس اختلافاً في الاتجاه السياسي أيضا؛ لأن الجميع تحت مظلة العباسيين منذ ولادتهم حتى وفاتهم، وعاشوا فترة العصر الذهبي للحكم العباسي، يقول الأستاذ سعيد الأفغاني رحمه الله تعالى:" فأهل النظر في كل فنّ تتباينُ أنظارهم كثيراً دون أن يكون للسياسة أو غيرها في ذلك أثرٌ، وإنَّما هو الاجتهادُ المحض، وهؤلاء أئمة البصريين يختلفون فيما بينهم اتجاهاً واجتهاداً في مسائلَ كثيرةٍ"[9].

وليس اختلافاً بسبب الطبيعة الجغرافية كما تذكر كتب الخلاف النحوي؛ لأن الجميع في العراق، والمسافة بين المدينتين لا تتجاوز (450 كم)، بل هو في الغالبِ اختلافُ أذواقٍ، وما هذه الأسباب – إن سلّمنا بها- التي ذكرتها وضخَّمَتْها كتبُ الخلافُ النحوي إلا مؤثّراتٌ في تربية الذَّوقِ كما سنرى، وإلا فكيف يمكن أن نفسّر الخلافَ بينَ أعلام البصرة أنفسِهم، وبين أعلام الكوفة أنفسِهم، وبين أقوال العالم الواحد نفسِه؟ ولبيان هذه الحقيقة على نحوٍ مقنعٍ لا بدَّ من البدء بتحديد مفهوم الذوق ووسائل تربيته؛ ليكون الحكمُ على أثر الذَّوقِ في الخلافِ النحويّ مستنداً إليه، ومحتجّاً به.

أولاً: الذّوق لغةً واصطلاحاً

يقول أحمد بن فارس: "الذّال والواو والقاف أصلٌ واحدٌ، وهو اختبار الشيء من جهةِ تطعُّمٍ، ثُمَّ يُشتقُّ منه مجازا، فيقال: ذقت المأكول أذوقه ذوقاً، وذقتُ ما عند فلان: اختبرتُه[10]". ويكون مجازه فيما هو معنويٌ وفيما هو حسيٌّ، قال تعالى: ﴿لَا يَذُوقُوْنَ فِيْهَا بَرْدًا وَلَا شَرَابًا﴾ {النبأ: 24}، بل إنَّ إطار استعمال الكلمة في الحقيقة ضيّقٌ، وفي المجاز واسعٌ وكثيرٌ جداً. ويقال: ذاق الطعام؛ أي اختبر طعمَه بلسانِهِ، وتذوَّقه: اختبره مرَّة بعد مرّة، وتذوَّق طعمَ الفراقِ؛ أي عاناه مرّةً بعدَ مرّةً، وتذوَّقَ العملَ الفنّيّ؛ أي استمتع به وقدّر قيمته، والتَّذوقُ: إدراكٌ أو وعيٌ بالصِّفاتِ. ورجلٌ ذوَّاقٌ؛ أيْ خبيرٌ. والذوقُ يكونُ فيما يُحمدُ ويُكرهُ[11]، قال تعالى: ﴿وَلَئِنْ أَذَقْنَاهُ نَعْمَاءَ بَعْدَ ضَرَّاءَ مَسَّتْهُ لَيَقُولَنَّ ذَهَبَ السَّيِّئَاتُ عَنِّيۚ إِنَّهُ لَفَرِحٌ فَخُورٌ﴾ {هود: 10}. وقال: ﴿فَذُوقُوا بِمَا نَسِيتُمْ لِقَاءَ يَوْمِكُمْ هَٰذَا إِنَّا نَسِينَاكُمْۖ وَذُوقُوا عَذَابَ الْخُلْدِ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ {السجدة: 14}.

أما من حيثُ الاصطلاحُ فله تعريفات ومفاهيم كثيرة، منها أنه ملكة يُميَّز بها جمال النص الأدبي أو رداءته[12]، أو هو "عبارة عن عمليات قبولٍ أو رفضٍ أو استحسانٍ أو استهجانٍ لموضوعاتٍ فنّيّةٍ أو لغويّةٍ"[13]، أو هو "نمطٌ مركَّبٌ من السُّلوكِ، يتطلَّبُ في جوهرِه إصدارَ أحكامٍ على شيءٍ أو موضوعٍ أو فكرةٍ..."[14]. ويعرفه سميث وتايلير بأنه "نوع من السلوك ينشأ من فهم المعاني العميقة في النص الأدبي والإحساس بجمال أسلوبه والقدرة على الحكم عليه بالجودة أو الرداءة"[15]. ومن التعاريف السابقة يُلحظ أن الذوق تتوافر فيه:

- القدرة على تقدير الأثر.
- القدرة على إصدار الأحكام.
- القدرة على تمييز الرديء من الجيد.
- القدرة على فهم المعاني الدقيقة.
- القدرة على القبول أو الرفض.
- القدرة على الاستحسان أو الاستقباح.

والحقُّ أنَّ الذوق ليس خاصّاً بالأدباء والشعراء والنقاد، بل هو عامٌّ في كل ميدان، فأهل الطبخ أصحاب ذوق في ميدانهم، والحدّادون والنَّجَّارون والرَّسَّامون ذوَّاقون في مجالاتهم، ويستمتعون بها، وقادرون على التمييز والحكم والتقدير فيها أكثر من غيرهم، فإذا كان هؤلاءِ أصحابَ ذوقٍ في

اختصاصهم، فكيف لا يكون النحاةُ ذوَّاقين في المقام الأوَّل، وهم الذي تربَّى ذوقُهم بالقرآن الكريم وبأعلى كلام العرب من شعر وخطب...؟ يقول ابن سلام الجمحيُّ:" وللشِّعرِ صناعةٌ وثقافةٌ يعرِفُها أهلُ العلمِ كسائرِ أصنافِ العلم والصِّناعات، منها ما تَثْقَفُهُ العينُ، ومنها ما تثقفه الأذن، ومنها ما تثقفه اليد، ومنها ما يثقفه اللسان"[16]. وهنا أربعة أمور مهمة:

الأول: لماذا يغلب أن يتكلم على الذوقِ أهلُ النقد والأدب؟ أو لماذا ركزت أغلب تعريفات الذوق على تقدير الأثر الفني؟ والجواب أن من عرَّف الذوق هم من النقاد، وميدانُهم الأدبُ أو الفنُّ؛ أي ما يعبِّر عن المعاني بطريقة جمالية وفنية، وأنه وسيلتُهم في وصف الأدب والفن وتحليله وتقييمه، فالنقد يشترك مع الذوق في تمييز الرديء من الجيد وفي إصدار الأحكام وغير ذلك، فلا تذوُّقَ من دون نقدٍ، ولا نقدَ من دون تذوُّقٍ، فكلاهما متمِّمٌ للآخر، وعمليةُ النَّقدِ تبدأ بعد أن تنتهي عملية التذوق.

الثاني: هل يتعارض الذوق مع العقل؟ أو هل يتعارض الذوق مع المعرفة والعلم؟ بكل تأكيد لا، فهُما مرتبطانِ بعضهما ببعض، ولا يكون الإنسان المجرَّدُ من الذَّوقِ عاقلاً، كما لا يمكن للعاقل أن يكون مجردا من تذوُّق مفردات الحياة من حوله ولو جانباً واحداً منها، "فالذوق مزيجٌ من العاطفة والعقل والحسّ"[17].

الثالث: جواب عمن قد يطعن- أو يشك في وجوده- في ذوق النحاة وغيرهم في مجالاتهم بما ذكره ابن سلَّام: "قال قائلٌ لخلفٍ: إذا سمعتُ أنا بالشعرِ واستحسنتُه فما أبالي ما قلتَ فيه أنتَ وأصحابُك، فقال: إذا أخذتَ أنتَ درهماً فاستحسنتَه، فقال لك الصّرّافُ: إنَّه رديءٌ، فهل ينفعُك استحسانُك له؟"[18]. أليس نفورهم من اللحن وتفضيلهم للكلام الفصيح ذوقا؟ أليس تفضيلهم بين مستويات الكلام ولغات العرب ذوقاً؟ أليس تصنيفهم للتراكيب ووصفها والحكم عليها ذوقا؟ أليس تحليلهم لكلام العرب وسبره واستنباط قوانينه وتعليلها ذوقاً؟ أليس في كلامهم ما بنيت عليه نظرية النظم التي كان لها أثر كبير في تحديد آليات للتذوق؟ كيف لا يكون كل ذلك ذوقا وعلم النحو لما يكنْ وقتئذٍ؟ لكن لا بد من الإقرار بأن ذوق النحاة كان منصبّاً على التركيبِ نفسِهِ، وتوقف عنده، ولم يتجاوزه إلى أن يكون على مستوى النص كله.

الرابع: أن علوم اللغة عامة تبدأ بالذوق الفردي، وتنضج بالتدرج حتى تنتهي بالمعرفة، وتصير علما منضبطا، أو صناعة كبقية الصناعات، ومن ذلك النحو والصرف والنقد وعلم المعاني والبيان والبديع وفقه اللغة وغيرها.

ثانياً: وسائل تربية الذوق

اختلف الباحثون في أصل الذوق: هل هو فطريٌّ أو مكتسبٌ؟ ذهب بعضهم إلى أنه فطري يولد مع الإنسان، وذهب آخرون إلى أن الإنسان يكتسبه بطول المعاشرة والممارسة.

ولعل الإنسان يولد، ويولد معه ذوق حسيٌّ عامٌّ، لكن هذا الذوق لا يبدو لنا إلا بعد أن يصبح بإمكاننا قياسه واختباره، فالطفل يميّز بين الطعوم، ولسانُه من الأدوات الأولى التي يتعرف بها الحياة ويتذوق ما فيها؛ لذلك تجده يحاول أن يضع في فمه كلَّ ما تقعُ عليه عينُه. لكن التذوق الحسي أو المعنوي في أمر من الأمور لا بدَّ من طول مصاحبةٍ وممارسةٍ وإكبابٍ عليه حتى يتربّى ويتقوَّى ويصبح ملكة أو قدرة، يقول ليونيل إلفين:" الذوق شيء يتكون من الاستمرار في مصاحبة ومعاشرة الجيد من الآثار الفنية، وعلى الناقد أن يعطي أسبابا معقولة لمفاضلاته، وإذا بدأت ثقافة الناقد مبكرة تبكيرا كافيا قبل أن تتعمَّق في النفس جذورُ النقد الرديء = أمكن الذوق في هذه

الحالة أن يسمَّى غريزياً، والذوق شيء يمكن إلى حدٍّ كبيرٍ أن يتكوَّن، إنه ليس غريزيا بكل معنى الكلمة، بمعنى أنه يولد به الإنسان أو لا يولد، فكثير منا قد نما ذوقُهُ في ناحيةٍ خاصَّةٍ أو اتجاهٍ معيَّنٍ، فمنا مَن يتطور عنده الذوق الأدبي في الوقت الذي لا يعتبر صاحب الذوق ناضجا في أنواع أخرى من الفنون"[19].

وقد أشار علماؤنا القدامى من قبلُ إلى تربية الذوق، يقول ابن سلام الجمحي:" ومن ذلك الجهبذة[20] بالدينار والدرهم، لا تعرف جودتهما بلون ولا مس ولا طراز ولا وسم ولا صفة، ويعرفه الناقد عند المعاينة، فيعرف بهرجها وزائفها ...، وأن كثرة المدارسة لتعدي على العلم به..."[21]. كما تكلم ابن خلدون في مقدمته أيضا على تربية الذوق[22]، وكذلك كثير من النقاد والأدباء العرب والغربيين تكلموا عليها أيضاً[23].

لقد كانت الطبقة الأولى من النحاة (طبقة أبي الأسود) تعيش في عصر الاحتجاج المتفق على نهايته بسنة 150 هـ وبسنة 250 هـ في البادية، وكان نحاة الطبقة الثانية من أمثال أبي عمرو بن العلاء وأساتذته وتلامذته يروون عن العرب أشعارَهم وخطبَهم، إلى جانب قراءة القرآن الكريم، ثم كان الخليل والكسائي كذلك، ثم سيبويه في البصرة والفراء في الكوفة كذلك أيضاً، فقد رووا عن شيوخهم الأشعار وغيرها، كما رووا عنهم الأحاديث النبوية، فسيبويه كان راوية للحديث، إلى جانب قراءتهم للقرآن بقراءة أئمة أمصارهم.

إن كثرة سماع النحاة وروايتهم للقرآن الكريم ولكلام العرب الفصيح قد ربَّى عندهم الذوق حتى صار ملكة يدركون بها كلام العرب وأغراضهم ومقاصدهم، ويستطيعون تكوينَ نظرةٍ كليّةٍ عنه، وتمييزَ الخطأ من الصواب فيه، والقبيح من الحسن، والرديء من الجيد، وأن يفاضلوا بين مستوياته المختلفة صحةً أو خطأً، جمالا أو قبحاً. وبهذا الذوق استطاعوا استنباط الضوابط العامة والجزئية التي يجري وفقها كلام العرب. وذهب د. محمد أبو موسى إلى أن دراسات القدماء لأسرار اللسان العربي "كانت في جوهرها دراسة لأسرار الإنسان، وتعرُّفاً على أخفى وأغمض ما يختلج في بواطنه من حسٍّ وشعور، وأن العناية بالأحوال والكيفيات والتراكيب ليست إلا بحثاً في أسرار القلوب والعقول الماثلة في أسرار الكيفيات والتراكيب، وأن المعنى الخفي الغامض والمستكن وراء هذا الحال من أحوال اللفظ العربي إنما هو تلك الاختلاجة الخفية والغامضة في باطن النفس التي أبدعت هذا التركيب، وأن هذا المنهج الذي يعكف على الكلمة والتركيب يتأمل ظاهرها وباطنها، ومنطوقها ومفهومها، وإشاراتها القريبة والبعيدة، وما ينبثق من إشعاعات متوهجة، أو إيماضات خفية، ثم ما يستكن وراء هذه العلاقات حيث تحتك الكلمة بالكلمة، وما وراء هذا الاحتكاك من فيوضات معنوية ..."[24]. وهنا لا بد من الإشارة إلى جملة أمور أخرى تؤثر في تربية الذوق[25]:

1- البيئة: والمراد بها المكان الذي ينشأ فيه النحوي أو غيره، وهي تترك أثرا في طبيعة الإنسان بما تحتويه من عناصر مادية ومعنوية تسهم في تشكيل الذوق وتربيته، فبيئة البادية مثلاً تختلف عن بيئة الحاضرة؛ ولذلك تجد طباع أهلهما تتوزع بين الخشونة والرقة، بين الصراحة والغموض، بين البساطة والتكلف، بين الهدوء والضجيج والاضطراب؛ لهذا كله كان ذوق أهل البادية مختلفا عن ذوق أهل الحاضرة، ولكل أهلِ بلدٍ ذوقٌ يتميزون به من غيرهم، فذوق أهل البصرة مختلف عن ذوق أهل الكوفة، وهما مختلفان بذوقهما عن ذوق أهل بغداد أو دمشق أو قرطبة أو القاهرة.

2- الزَّمان: لكلِّ أهل زمانٍ ذوقٌ خاصٌّ بهم، فما كان يستلذُّه الأجداد غالبا ما ينفر منه الأبناء، وما

يستلذُّه الأبناء يراه الآباء والأجداد من قلة الذوق وانعدامه، كما هو حالنا اليوم مع أبنائنا في المأكل والملبس والمسمع والمَهْوى...، والذوق غالباً ما يتطوَّرُ ويُصقل بما يستجدُّ في الحياة من معارف ومعطيات جديدة، فما كنّا نستلذه في سن المراهقة صرنا نمقته في سن الشباب، وما يستحسنه المرء في شبابه ربما يستقبحه في شيخوخته، وبهذا يمكن تفسير تغير ذوق العالم الواحد في كتبه، فما كتبه في آخر حياته يختلف عما كتبه في بدايتها، كما يمكن تفسير تحوُّل النحو إلى المنطق والإغراق في التعليل أو إلى المتون والمنظومات، والذوق يكاد يكون صورة تاريخية عن زمان أهله؛ ولهذا ليس من المنطق أن نحكم على أذواق النحاة في القرن الثاني الهجري بذوقنا الحالي.

3- الجنس: فللنساء ذوق يختلف عن ذوق الرجال، بحكم الرقة والخشونة في كلٍّ منهما، والنحو ولد ونشأ رجولياً، ومن الطبيعي أن تؤثّر طباعُهم فيه؛ ولهذا ندرت أسماءُ النَّحويّاتِ. وقد مال به النُّحاة المتأخرون بعد نضجه من الذوق إلى الصرامة والجفاف حتى صار صناعةً كبقية الصناعات؛ ولعل هذا أحد أسباب كثرة الشكوى منه.

4- التربية والتنشئة الخاصة، فلكلِّ إنسان بيئته وطريقة تنشئته المختلفة عن غيره إلى درجة أنك تجد فروقا بين أبناء عائلتي شقيقين توأمين، بل بين التوأمين أنفسهما؛ إذ إن لكلِّ إنسانٍ ذوقَهُ الخاصّ، وهو أشبه ببصمة خاصة به، وبهذا يمكن أن نفسر اختلاف النحاة في البصرة فيما بينهم، أو نحاة الكوفة فيما بينهم، بل بين الأستاذ وتلميذه، وبين الأب وابنه.

5- المودة: تؤثر المودة كثيرا في الذوق، وقد تدفع أحيانا إلى تصنُّعه وتكلُّفه، كما هو حال كثير من النقاد الذين يكتبون مقدمات لدواوين شعرية أو مجموعات قصصية لبعض أصدقائهم، وكما هو حال أيضا من لديهم مواقف من بعض الأدباء، إذ تحول العلاقة بينهم دون إنصاف إنتاجهم الأدبي، والمودة بين الأستاذ وتلميذه كالمودة بين الابن وأبيه، وربما أكثر في بعض المراحل؛ ولهذا نجد أن أعلام البصرة -وكذلك أعلام الكوفة- يميلون إلى آراء أساتذتهم وأئمتهم عموما، وإن خالفوهم أحيانا، وهذا ليس بسبب المودة وحدها، بل لإسهامهم في تشكيل أذواقهم بما قدموه لهم من معارف، وبما رووه لهم من كلام العرب الفصيح، واستمرارُ المودة ربما هو الذي أفضى إلى التعصب بين المذاهب النحوية لاحقا.

6- المؤثرات الخارجية: غالبا ما يكون أي مجتمع يشترك بذوق عام أقرب إلى الثابت، أو بالأحرى يتغير ببطء شديد نتيجة التغير في طبيعة الحياة ومعطياتها، لكن هذا التغيير يزداد إذا دخلت على هذا المجتمع مؤثرات خارجية، كما هو حالنا اليوم في الملبس والأثاث المنزلي، إذ تغير الذوق العام في المجتمعات العربية تحت تأثير السلع الغربية المعروضة في وسائل الإعلام والأسواق، وكذلك الحال فيما يتعلق بالأدب وأنواعه، فشعر التفعيلة اصطدم في بدايته بالذوق العام الذي لم يستسغه، لكنه تغير لاحقا وصار جميلا مقبولا حاله حال الشعر العمودي وربما يفوقه عند كثير من المتذوقين، والنحاة العرب في البصرة خاصة تأثروا بالموروث الثقافي الوافد، فأسهم ذلك في تغيير أذواقهم وتنميتها، وفي اختلاف الرؤية والنظرة إلى تراكيب اللغة، بينما لم يتأثر نحاة الكوفة كثيرا بالمؤثرات الخارجية، فكان ذوقهم أقرب إلى الذوق العام في المجتمعات العربية، وهذا كله انعكس أثره في الخلاف النحوي بينهما.

7- الشخصية الفردية أو المزاج الخاص: وهي حصيلة الأمور السابقة وغيرها، فلكل إنسان مزاجٌ خاصٌّ يؤثر في ذوقه استحسانا واستقباحا، قبولا أو

رفضا، ولا يمكن لذوق أصيل لإنسانٍ ما أن يكون نسخة مطابقة لذوق إنسان آخر، لكن ربما يقتربان كثيرا، وقد يتطابقان في بعض الأمور دون بعض، لكن أن تكون هناك مطابقة تامة فذلك من المحال أعتقد؛ ولهذا وجدنا الفراء يعبر عن الوجه الذي يستبعده أو يضعفه أو يرده بألفاظ ذوقية من نحو "لا أشتهي ذلك، ولست أشتهيه..."[26].

وبناء على ما سبق يمكن القول: إن تكوين النحاة بل الناس عامة -علميا وثقافيا واجتماعيا...- هو الذي يربّي الذوق، بدليل اختلاف الأذواق بين البشر باختلاف تكوينهم وثقافاتهم، وهذا الذوق وسيلة للتمييز والحكم والمحدد النهائي لجمال الشيء أو قبحه، وليس اتصافه بصفات الكمال المعروفة وإن كانت ضرورية، بدليل أن الشيء الواحد قد يستحسن عند شخص، ويستقبح عند آخر، مع أن هذا الشيء واحد، وصفاته واحدة، والسبب في ذلك أن الإنسان يستحسن ما هو أقرب إلى النفس، والميلان إليه ليس اعتباطياً كما قد يبدو للوهلة الأولى، وليس بسبب جماله وزينته أو لفظه أو مظهره الخارجي أو الداخلي، بل بسبب تكوينه؛ بمعنى أنه قد يجتمع في الشيء ما يجعل النفس تميل إليه وتستهويه وترى ذاتها فيه. يقول زكي نجيب محمود:" أعتقد أنه لا بد أن تكون هناك علاقة وثيقة بين ما يبعث فينا النشوة الجمالية وبين التكوين الفسيولوجي والنفسي للإنسان المشاهد"[27]. ويقول مسكويه:" إن من شأن النفس إذا رأت صورة حسنة متناسبة الأعضاء في الهيئات والمقادير والألوان وسائر الأحوال مقبولةً عندها، موافقةً لِمَا أعطتها الطبيعة اشتاقت إلى الاتحاد بها، فنزعتها من المادة، واستثبتتها في ذاتها، وصارت إياها، كما تفعل في المعقولات"[28].

من ثَمَّ فإن الميل إلى وجه نحوي دون غيره راجعٌ إلى الذوق، والخلاف بين النحاة إنما هو اختلاف أذواق غالباً، ويمكن تصنيف الذوق بوصفه سببا للخلاف النحوي في نوعين رئيسين:

1- الذوق الفردي: لكل إنسانٍ ذوق خاصٌّ به مختلفٌ عن غيره، وهو أشبه بالبصمة الخاصة كما أسلفنا؛ إنْ بصمة العين أو بصمة الصوت أو الإبهام، وهو أيضا ما تميَّزَ به كلُّ نحويٍّ من النحاة أو النقاد أو الأدباء، وبهذا الذوق يمكن تفسير اختلاف أعلام المذهب النحوي الواحد، فسيبويه له ذوق مختلف عن الخليل أو المبرد أو الفراء، والفراء له ذوق مختلف عن الكسائي وغيره من أبناء مذهبه النحوي. وهذا الذوق يُصقل مع الأيام بزيادة المعارف والعلوم والتّمرُّس فيها، وبهذا يمكن تفسير تعدُّد آراء النحوي الواحد في المسألة الواحدة، أو تراجع بعض النحاة عن بعض آرائهم. ومسائل الخلاف التي تعود إلى هذا النوع من الذوق تتمثل في ثلاثة أنواع:

الأول: الخلاف بين أقوال العالم الواحد: والأمثلة على ذلك أكثر من أن تحصى، بل لا نكاد نجد نحويا تتفق أقواله في كتبه كلها، وقد ظهرت دراسات ترصد تطور الآراء النحوية عند بعض النحاة[29]، وليس الهدف هنا استقصاء تلك الأقوال أو جمعها، فذلك أكبر من أن يسعه كتابٌ بَلْهَ بحثٍ كهذا؛ ولذلك سأكتفي بالتمثيل له من كتاب سيبويه، فمثلاً ذهب سيبويه في باب التنازع إلى أن المعمول يُعطى للعامل الثاني لقرب جواره، وأنه لا ينقض معنى، ولعلم المخاطَب به[30]، لكنه لما تعرض لبيت امرئ القيس:

ولو أنَّما أسعى لأدنى معيشةٍ

كفاني ولم أطلب قليلٌ من المالِ

حكم بالعمل للعامل الأول "كفاني"، وذهب إلى أنه لو أعطي للعامل الثاني "أطلب" لفسد المعنى[31]، إذ يصير: أن امرأ القيس يطلب قليلا من المال، وهو ليس كذلك، إنما يطلب الملك، ويكفيه قليلٌ من

المال. وكيف يُدركُ فسادُ المعنى بغير ذوقٍ رفيعٍ وإدراكٍ عميقٍ لأسرار التركيب؟

ومن ذلك أيضا قوله في إضافة "إذا" المتضمنة معنى الشرط، فقد ذكر أنها لا تضاف إلا إلى الجملة الفعلية، يقول:" (وإذا) هذه لا تضاف إلا إلى الأفعال".[32] ورجَّح في موضعٍ آخرَ من كتابِه إضافتَها إلى الجملة الفعلية بنصب الاسم على الاشتغال وتقدير فعل محذوف، ووصفَ الابتداءَ بعدَها بالقبح، يقول: "ومما يقبح بعده ابتداء الأسماء، ويكون الاسم بعده إذا أوقعت الفعل على شيء من سببه نصباً في القياس (إذا وحيث)، تقول: إذا عبد الله تلقاه فأكرمه، وحيث زيداً تجده فأكرمه؛ لأنهما يكونان في معنى حروف المجازاة، ويقبح إن ابتدأت الاسم بعدهما إذا كان بعده الفعل..."[33]. وسبب القبح في إضافتها إلى الجملة الاسمية -كما بيَّن سيبويه- تضمُّنُها معنى الشرط، وهو يستلزم الجملة الفعلية بعده.

لكن سيبويه خالف رأيه السابق في موضعين من كتابه، وأجاز إضافة "إذا" المتضمنة معنى الشرط إلى الجملة الاسمية بإجازته أن يكون الاسم الذي بعدها مبتدأ، يقول: "والرفع بعدهما – أي بعد "إذا وحيث"- جائزٌ"[34]، بل إنه ذهب إلى أن الرفع على الابتداء أجود من النصب على الاشتغال بعد "إذا"[35]، وذلك انطلاقا من تذوقه معنى "إذا"، فهي لما رُجِّح أو تُيقن وجوده، وإعراب الاسم بعدها مبتدأً يجعل الجملة اسميةً، والاسميةُ تفيد الثبوت والدوام، وبذلك يتحقق التناسبُ بين اليقين الذي تفيده "إذا" وبين الثبوت والدوام الذي تفيده الجملة الاسمية[36]، وهل يمكن أن يُدرِكَ هذا الخيطَ الدقيقَ الرابطَ بينهما إلا مَن أُوتي حظّاً عظيماً من الذوق الرفيع؟ وهل الاختلاف فعلاً بين قوليه إلا اختلافٌ في تذوُّقِ المعاني؟ بل كأني بسيبويه يستشعر بذوقه التنافرَ في المعاني إذا ما أضيفت "إذا" -التي تفيد الرجحان أو اليقين- إلى الجملة الفعلية التي تفيد التجدد والحدوث، والتجدُّدُ لا يتناسبُ واليقينَ، بينما يتناسب الثبوت واليقين تمام المناسبة.

وهاتان المسألتان من جملة مسائل تؤكد أن اختلاف أقوال سيبويه وغيره في مسألة من المسائل النحوية إنما يعود إلى الذوق، والذوق يصقل مع الزمان وتراكم الخبرات والمعارف وتزايد معطيات الحياة، كما سبق أن بينا في وسائل تربية الذوق. وثمة مسائل نحوية وصرفية أخرى كثيرة جدا في كتاب سيبويه، أجازها سيبويه في موضع ومنعها في موضع آخر، وهي تحتاج إلى كتاب يرصدها[37].

الثاني: الخلاف بين أعلام المذهب النَّحوي الواحد:

كثيرا ما وجدنا في النحو العربي اختلافا بين أقوال أعلام المذهب النحوي الواحد، بين التلميذ وأستاذه، بين الأقران، بين أبناء المدينة الواحدة، وذلك بسبب اختلاف الأذواق الخاصة بهم. ومسائل هذا الباب لا تكاد تحصى، وقد وجدنا في كتاب سيبويه اختلافا بينه وبين يونس بن حبيب، وبينه وبين الخليل، وبين الخليل ويونس، كما كثرت الخلافات بين الكوفيين أنفسهم، فقد بلغت المسائل الخلافية بين الكوفيين (137) مسألة[38]، وتجاوزت بذلك المسائل الخلافية بينهم وبين البصريين من حيث العدد الذي أورده أبو البركات ابن الأنباري، إذ بلغت (121) مسألة. وسأكتفي هنا بإيراد مسألتين خلافيتين بين الخليل وسيبويه للدلالة على أن الخلاف بينهما في توجيه المسائل يقوم في المقام الأول على تذوق المعاني الدقيقة الكامنة في الكلمة أو التراكيب.

أ- ضمير النصب "إياك"

ذهب الخليل رحمه الله تعالى إلى أنَّ "إيا" مضافة إلى الضمير بعدها[39]، وذهب سيبويه إلى أن "إيا" ضمير لا يضاف البتة، وأنَّ لواحقه الكاف أو

الهاء أو الياء أحرف تبين أحوال الضمير من مخاطب أو غائب أو متكلم[40].

ولعل حجة الخليل في ذلك أنه بعد تذوُّقِه أسرارَ الكلمةِ وجدها لا تؤدي معنى بنفسها، وأنَّ حالها كحال الظروف التي لا تفيد معنى بنفسها من دون إضافة، وذلك مثل (إذ، إذا، حيث، بين...) وغيرها، وأنَّ إضافةَ "إيّا" إلى الضمير هي التي أكسبَتْها التَّعريفَ والدلالةَ، ولولا الإضافةُ لَمَا كان لها معنى مفيدٌ.

بينما وجد سيبويه بتذوقه هذه الكلمة ولواحقها أنها ضمير باقٍ على أصله، وأن اللواحق -الكاف أو الهاء أو الياء- قد خُلِعت دلالةُ الضمير منها؛ أعني دلالة الاسمية، وبقيت فيها دلالة الخطاب أو الغيبة أو التكلم.

وبصرف النظر عن الرأي الصواب، فهو لا يهمنا هنا، بل ما يهمنا هنا هو أن الخلاف بينهما يعود إلى تذوق المعاني الكامنة في الكلمة ولواحقها، وليس خلافا فكريا أو مذهبيا.

ب- أصل "لن"[41].

ذهب الخليل رحمه الله تعالى اعتمادا على تذوق المعنى والإحساس بالصوت إلى أن "لن" مركبة من "لا" لدلالتها على النفي، ومن "أن" الناصبة، بدليل عملها النصبَ في الفعل المضارع، ثم صارت "لن" لكثرة الاستعمال، وما يكثر استعماله يحتاج إلى خفة وإيجاز، كما أن حسه الصوتي يدرك أن لفظ "لا أن" متقارب كثيرا من لفظ "لن"، وأن معناهما من النفي وتخليص الفعل للاستقبال حاصلٌ فيها أيضاً.

بينما ذهب سيبويه إلى أن "لن" حرفٌ بسيطٌ غيرُ مركّب؛ اعتمادا على تذوق المعنى الذي يفيده ظاهر اللفظ ووصف أثره فيما بعده، فهو يحمل دلالة نفي وقوع الفعل في المستقبل وعمل النصب فيه معاً، ونظائره كثيرة، مثل حرف الجزم "لم"، فهو ينفي ويجزم، وغير ذلك كثير. وأنَّى للخليل أو سيبويه أن يصلا إلى هذا المعاني من دون تذوق معاني الحرف الكامنة فيه، والخلاف بينهما حول "لن" قائم على تذوق معناها وعلى الحس الصوتي للفظها.

الثالث: ظاهرة الاختيار والانتقاء: تنسب كتب الخلاف النحوي هذه الظاهرة إلى النحاة المتأخرين[42]، لكن أدنى اطلاع على كتابي سيبويه ومعاني القرآن للفراء يؤكد خلاف ذلك، فقد كثرت فيهما هذه الظاهرة، وكانت تقوم على أساس الذوق في المقام الأول، سواء أكان ذلك ما اختاروه من أوجه متعددة أم من آراء أساتذتهم، ومن ذلك ما اختاره سيبويه في باب الاشتغال بناء على المعنى وتأديته، يقول:" فإذا أوقعت عليه الفعل أو على شيء من سببه نصبته، وتفسيره ههنا هو التفسير الذي فسّر في الابتداء؛ أنَّك تضمر فعلاً هذا تفسيره، إلا أن النصب هو الذي يختار ههنا، وهو حدُّ الكلام"[43]. ومن ذلك ما قاله الفراء تعليقا - وقد قيلت فيها أقوال كثيرة- على قراءة الحسن ﴿فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ﴾ {يونس: 71}:"ولست أشتهيه لخلافه الكتابَ، ولأن المعنى فيه ضعيفٌ؛ لأن الآلهة لا تعمل وتجمع"[44].

وواضح أن الانتقاء عند سيبويه والفراء ومن قبلهما لرأي أو لوجه إنما يكون على أساس المعنى، ورده كذلك إما بسبب ضعف المعنى أو فساده، وكلُّ ذلك أساسُه تذوُّقُ المعاني، وكثيراً ما كان سيبويه يعبر عن ذلك بتفضيل جمالي من نحو "أجود[45]"، وقول الخليل أحسن إليّ أو أعجب إليّ[46]"، كما كان الفراء يعبر بـ "لست أشتهي ذلك، ولا أشتهيه[47]"، وأحب إلي وأعجب إليّ[48]" عن ميله عن وجه من الوجوه النحوية، واختيار غيره. ولو تأملنا في اختيارات المتأخرين لوجدناها كذلك في الغالب، فالاختيار لا يحسنه إلا من امتلك ملكة أو قدرة على تذوق المعاني، وعلى أساسها يختار وينتقي، بل ربما يمثل

الاختيار من متعدد وجهاً من أرفع وجوه التذوق؛ لأنه يكشف عن تكوين النفس وذوق صاحبها وسبب ميلانه إليه واختياره، ويدل على ذلك أيضا أنه لو طُلِبَ من فيزيائيٍّ أو رياضيٍّ ... اختيارُ وجهٍ من أوجهٍ نحوية أو رأي من آراء متعددة لَمَا استطاع، وربما كان اختيارُه خطأً أو عشوائيّاً وغيرَ مبنيٍّ على تذوُّقٍ أو معرفةٍ، وهذا أمر بدهيٌّ لا غرابة فيه، وكذلك الحالُ لو قَلَبْنا الأمرَ.

2- **الذوق الجمعي: ويمكن أن نسميه بالذوق المذهبي**، ونقصد به ذوق أصحاب المذهب النحوي الواحد، أو نحاة البصرة أو نحاة الكوفة، وهو أقرب إلى الذوق الجمعي لأفراد مجتمع ما؛ نتيجة التكوين الثقافي المشترك، فكل مجتمعٍ يغلب عليه ذوق عام في كل مجال من مجالات الحياة نتيجة التكوين الثقافي والاجتماعي المشترك، وهو ما يجعلها متميزة به من غيرها من المجتمعات، وهذا مما أدى إلى تربية ذوق جمعي مختلف، انطلق في التحليل والاستنباط والتقعيد والتطبيق منه؛ ولهذا اختلف تناوُلُ النُّحاةِ وتفسيرُهم وحكمهم ووصفه حسنا أو قبحاً، وسأضرب لذلك أمثلة تؤكد أن الخلاف النحوي بين أعلام المدينتين كان مرجعه إلى الذوق في المقام الأول، وقد جعلته في ثلاثة أقسام: الخلاف في الأصول النحوية، والخلاف في المسائل الكلية، والخلاف في المسائل الجزئية.

أولاً: أثر الذوق في الخلاف في الأصول النحوية:

أ- **السماع والقياس:** إذا كان البصريون والكوفيون متفقين على أن السماع هو المصدر الأول للأصول النحوية وعلى الإطار الزمني له، فإنهم قد اختلفوا في الإطار المكاني، وفيمن يُسمَعُ عنهم -وإن كانوا متفقين على الأعم الأغلب- نتيجة اختلاف أذواقهم في ذلك، فما يستحسنه فريق منهم قد يستقبحه فريق آخر؛ فقد اعتمد نحاة البصرة على رواة محددين، كما اعتمد نحاة الكوفة على رواة محددين، والذوق العام لنحاة البصرة كان لا يستسيغ من الأقوال إلا ما كان لأفراد قبائل موغلة في البادية وبعيدة عن التأثر بالعجمة، وليس ثمة مجال لمخالطة طويلة الأمد معهم قد تؤثر في فساد ألسنتهم، فحصروا تلقيهم وسماعهم وروايتهم بتلك القبائل، ولم يستسيغوا لغة عرب أطراف الجزيرة العربية، فرفضوها، ولم يعوّلوا عليها، بينما كان ذوق نحاة الكوفة يستسيغ أقوال الجميع ويتقبّلُها، وربما يستحسنها؛ لذلك رووا عن العرب جميعا حتى عن أعراب الحليمات الذين فسدت ألسنتهم[49]، ولم يردُّوا "إلا بعض اللهجات المحلية التي تنبو عن الذوق العام"[50]. وعبارة البصريين في ذلك مشهورة:" نحن نأخذُ اللغة من حرشةِ الضِّباب وأكلةِ اليرابيع، وهؤلاء أخذوا اللغة عن أهل السَّوادِ أصحابِ الكواميخ وأَكَلةِ الشّواريز"[51]. ولعل في ذكر العبارة أصنافاً من أطعمةِ العربِ ما يراد به الإشارة إلى الذوق العام- أصيلا أو متأثّراً- لمن تؤخذ عنهم اللغة عند كل فريق، ولمن أخذها عنهم.

أضف إلى ذلك أن للبصرة قراءتها القرآنية المتواترة (قراءة أبي عمرو بن العلاء)، وللكوفة قراءاتها المتواترة (قراءات حمزة بن حبيب الزيات، وعاصم بن أبي النجود، والكسائي، وخلف بن هشام) عدا القراءات الشاذة في كلتا المدينتين، ولها أثر كبير في تشكيل الذوق العام بما تحمله من اختلافات صوتية ومعان ناتجة عنها.

مِن ثَمَّ كان الخلاف بين البصرة والكوفة في تضييق القياس أو مده بناءً على قبول الذوق للمسموع من كلام العرب تضييقاً أو توسعاً، فقد كان ذوق أهل البصرة لا يستسيغ القياس إلا على المطرد والكثير من كلام القبائل العربية الموغلة في

البادية؛ ولهذا ضيَّقوا القياس، بينما كان ذوق أهل الكوفة يستسيغ القياس على كل كلام عربي، أياً كان، ما عدا ما ينبو عنه الذوق العام؛ ولهذا مدُّوا القياس، وهذه نقطة خلاف جوهرية تنبني عليها خلافات جزئية كثيرة في الصرف والنحو عامة كالحذف والتقديم والتأخير والفصل بين المتلازمات والعطف والاستئناف والتعريف والتنكير، ومسائله الجزئية أيضا كذلك، فقد اختلف النحاة في القياس على كثير منها، بعضهم استساغ ذوقه القياس عليها، وبعضهم يأباه وينفر منه، فالفصل بين المتضايفين مثلا يجيزه الكوفيون[52]، ويمنعه البصريون، من ذلك مثلاً خلافهم حول قراءة ابن عامر ﴿وَكَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ﴾ {الأنعام: 137}. يقول د. عبد الصبور شاهين:" صحيح أن هذه الرواية مشهورة صحيحة، ولكن ليس كل مشهور صحيح بمقبول في الذوق اللغوي على أنه مثال يحتذى، وحسبنا أن نسلِّم لهذه القراءة بالصحة، ونتلقاها بالقبول، فأما أن نجعلها نموذجا نقيس عليه وبابا من أبواب التوسع في التعبير العربي فأمر آخر يحكمه الذوق ... ومهما استهان الناس بدور الذوق في رفض الصيغ والتراكيب أو قبولها فإن الذوق هو المرجع النهائي في الاستعمال اللغوي، وكثيرا ما نجد ألفاظا سليمة رويت في نصوص صحيحة ولكنها طردت من الاستعمال؛ لأن الذوق جانبها، وكذلك شأن التراكيب القديمة في الأسلوب العربي"[53].

ومن ذلك أيضا أن الكوفيين يجيزون تقدم الفاعل على فعله قياسا[54]، بناء على أن المعنى العام واحد، فلا فرق فيه بين قولينا: قام زيدٌ أو زيدٌ قامَ. بينما يمنع البصريون ذلك ولا يجيزونه، ويرون أن الدلالة في كل جملة مختلفةٌ عنها في الجملة الأخرى، بناء على أن إحداهما اسمية تفيد الثبوت والدوام، والأخرى فعلية تفيد التجدد والحدوث، ولا شكَّ أن الفريقين اعتمدوا على تذوق المعنى فيما ذهبوا إليه.

ومن ذلك أيضا مجيءُ النعتِ مصدراً نحو: هذا رجلٌ عدْلٌ، وهذه امرأةٌ عدْلٌ، فالبصريون يقصرونه على السماع، ويحملونه على التأويل؛ أي رجل ذو عدْلٍ أو امرأةٌ ذاتُ عدْلٍ؛ لأن المعنى -حسب تذوقهم- أن الرجل ليس هو العدل نفسه، وإنما يكون المرء عادلاً أو صاحب عدل، بينما ذهب الكوفيون إلى أن ذلك قياسيٌّ[55]، وهو مؤوَّلٌ بمشتقٍ، وإنّما عُدِلَ به من المشتق إلى المصدر قصداً للمبالغة حتى كأنَّ الرَّجُلَ هو العدلُ نفسُه، ومثلُ النعتِ مجيءُ الخبرِ مصدراً نحو قول الخنساء:

ترتعُ ما رَتعَتْ حتَّى إذا ادَّكرَتْ

فإنَّما هي إقبالٌ وإدبارٌ

يقول الجرجاني:" وذلك أنها لم تُرد بالإقبال والإدبار غيرَ معناهما، فتكون قد تجوَّزت في نفس الكلمة، وإنما تجوزت في أن جعلتها لكثرة ما تُقبل وتُدبر، ولغلبة ذاك عليها واتصاله منها، وإنه لم يكن لها حال غيرهما، كأنها تجسمت في الإقبال والإدبار[56]". ومن ذلك أيضا مجيء الحال مصدرا نحو قولهم: جاء زيدٌ ركضاً[57]؛ فقد ذهب البصريون إلى أنه سماعيٌّ لا يقاس عليه، وأوَّلُوه باسمٍ مشتقٍّ بناءً على أن المعنى جاء زيدٌ راكضاً، بينما ذهب الكوفيون إلى أنه قياسيٌّ، وأن المصدر هنا مرادف للفعل، فهو يفيد التوكيد وبيان نوع العامل، إضافة إلى المبالغة من خلال إفادة الحال بأن الركض يغلب على زيد ويكثر عنده، وذهب الأخفش والمبرد إلى أن المصدر منصوب بفعل محذوف، تقديره: جاء زيدٌ يركضُ ركضا، والجملة فيها إيجاز بالحذف، وفيها أن الحال منتقلة غير لازمة متجددة من خلال دلالة الفعل المضارع. والملاحظ أن كل قول من هذه الأقوال إنَّما بُنِيَ على تذوُّقٍ خاصٍّ للمعنى الذي تؤديه الجملة. والأمثلة على الخلاف

النحوي في القياس بناء على الذوق أكثر من أن تحصى، وقبل أن أختم الكلام هنا لا بد من الإشارة إلى نقطتين مهمتين:

1. أنّ ما قيل في السماع من تعديل أو تجريح للرواة وغيرهما يعدُّ من لوازم الدراسات النحوية لا من الذوق، وما قيل فيه أيضاً يقع كثيرٌ منه في دائرة المبالغات التي ترويها كتب الأدب والأخبار، ولا يمكن التسليم بكل ما قيل، ولا بصحة تلك الأقوال، ولا بصحة نسبتها، فحمّاد الرواية مثلا يروي أبو الفرج الأصفهاني فيه أقوالا لعدد من العلماء تجرّحُه ولا توثّقُه، وبأنه وضع قصائد على ألسنة شعراء قدامى ومحدثين[58]، وكلام أبي الفرج عنه يجعله أشبه ببطل في فيلم هندي أو مسلسل تركي، بل تكاد رائحة الوضع والافتراء عليه تزكم الأنوف[59]، وأنّى لمثله أن يوثّق كبار الرواة؟
2. لعل أهم شرط من شروط القياس عند النحاة عامة هو قبول الذوق له وإن لم يصرحوا بذلك، فكلُّ قياسٍ -وإن كان جائزا صحيحا- يُردُّ إن لم يقبله الذوق[60]، سواءٌ أكان ذلك على المستوى الصرفي (الكلمة المفردة) أم على المستوى النحوي (التركيب)، فهو مثلاً يفترضُ أن تكون أبنية الفعل الثلاثي اثني عشر باباً، لكنها كانت ستة أبواب فحسب، لعدم قبول الذوق للستة الأخرى. أيضاً لبعض الأفعال مصدران يقبلهما الذوق، ولأفعالٍ أخرى من الباب نفسه مصدرٌ واحدٌ، ومصدرٌ آخر يأباه الذوق، نحو جاهدَ مجاهدة وجهادا، بينما شارك مشاركة، ويأبى الذوق "شراكا"، وزلزل زلزلة وزلزالا، بينما قلقل قلقلة، ويأبى الذوق "قلقالاً". يقول د. عبد الصبور شاهين:" وهكذا موقفنا من اللغة، ندرك أو نتعلم بعض حقائقها، ثم تلعب أذواقنا اللغوية بقية الدور بوساطة القياس، فنحمل ما نجهل على ما نعلم"[61].

ب- الأصل والفرع: لكل لغةٍ نظامٌ يتكون من جملة من الأنظمة، ومنها النظام الصرفي والنظام النحويُّ، ولكل نظامٍ ثوابتُ ومتغيراتٌ، يمثل الأصلُ الثابتَ من النظامِ النحوي، ويمثل الفرعُ المتغيراتِ فيه؛ أي الخروج على الأصلِ، وكلُّ التزامٍ بالأصل النحوي أو خروجٍ عليه لا بد أن يقبلَه الذوقُ، وإلا رُفض وردَّ؛ ولهذا يغلب الأصلُ أحياناً، وأحياناً أخرى يغلبُ الفرعُ على الأصلِ، والمحدِّد لذلك هو الذَّوقُ، فالتقديمُ والتأخيرُ محكومان بقبول الذوق، وتعريف ما أصله التنكير، وتنكير ما أصله التعريف، والذكر والحذف، والوصل والاستئناف والإتباع والقطع... كل ذلك محكوم بقبول الذوق له بما يولّده الأصل أو الخروج عليه من معانٍ جديدة. وإذا كان النحاة والبلاغيون يرون أن كل خروجٍ على الأصل النحوي سيؤدي معنى جديداً، فمن باب أولى أن يؤدي الأصلُ معاني أيضاً، وبناء على تذوق هذا المعنى وحده – لا على غيره كما يتوهم كثيرون- حدَّد النحاةُ الأصلَ النحويَّ، ولكون التحديد مبنياً على المعنى فتذوُّقُه مختلفٌ باختلاف الأذواق، ومن ثَمَّ اختلف البصريون والكوفيون في تحديد الأصل والفرع في كثير من المسائل، ومنها مثلا مسألة الاشتقاق[62]؛ فقد ذهب البصريون إلى أن الأصل فيه هو المصدر؛ لأنه بسيط غير مركب، ومجرَّدٌ من الزمن[63]، ويدلُّ على معنىً مطلقٍ غيرِ مقيَّدٍ، والفعلُ يدلُّ على زمنٍ محدَّدٍ وحدَثٍ محدَّدٍ، والمطلقُ أصلُ المقيَّدِ، بينما ذهب الكوفيون إلى أن الأصل هو الفعل الماضي؛ لأنه سابقٌ له في التصريف، إذ نقول: درس دراسةً، وكتب كتابةً، ومعلوم أن من وضع الأصل والفرع هو الخليل رحمه الله[64]، وكيف يمكن تَصوُّرُ الوصولِ إليهما وضبطهما وبيان المعاني السابقة من دون الذوق؟

وكذلك اختلفوا في الأفعال[65]؛ فالبصريون يرون أن الأصل في الأفعال هو البناء، وأن الإعراب فرع فيها، فالمضارع المعرب فرع عندهم؛ لمضارعته الأسماء، بينما يرى الكوفيون الأمر بخلافه؛ أي أن الأصل فيها الإعراب؛ لأنَّ "الأفعال أيضا تختلف معانيها كما اختلفت معاني الأسماء، فتكون ماضية ومستقبلة وموجبة ومنفية ومجازى بها ومأمورا بها ومنهيا عنها، وتكون للمخاطب والمتكلم والغائب، والذكر والأنثى، فإذا كان اختلاف المعاني أوجب للأسماء الإعراب عندكم فاختلاف هذه المعاني في الأفعال يوجب إعرابها؛ لأنها مثل ذلك أو أكثر"[66].

فالأفعالُ إذاً متغيرةٌ، والبناءُ ثبوتٌ للكلمة على حال واحدة، والمتغير لا يناسبه الثبوتُ، أما الإعراب فمتغيّرٌ، والأفعال كذلك؛ لذلك يحصل التناسب بينهما من هذا الجانب. وهل يمكن أن يدرك هذا التناسب بغير ذوق رفيع يستطيع أن يدرك هذه المعاني الدقيقة ويميز بينها؟

ومن ذلك الخلاف بين المذهبين في جواز الخروج على الأصل في باب الشرط؛ أعني أن الفريقين قد اتفقا على أن الأصل في جملة الشرط أن يكون فعلية، ولم يجز البصريون الخروج عليه، وذهبوا إلى أن الاسم في نحو قوله تعالى: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ﴾ {الانشقاق: 1} مرفوع بفعل مقدر يفسره المذكور بينما أجازه الكوفيون، وذهبوا إلى أنه مبتدأ[67].

وحجة البصريين أن "إذا" متضمنة معنى الشرط، والشرط لا بد من الفعل معه؛ لأن الشرط استقبال، ولا يفيد التحقق، فيتناسب ذلك مع الفعل الذي يدلُّ على التجدُّد والحدوث، وما دام الحدثُ متجدداً فهو غيرُ يقينيّ، وحجة الكوفيين أن "إذا" ليست من الشرط وإن تضمنت معناه، ولا يلزم من هذا التضمن أن تدخل على جملة فعلية، ولو كان هذا التضمن لازماً لدخولها عليها لكان لازماً أن يعطيها عمل الشرط، كما هو حال أداوت الشرط الجازمة الظرفية "متى، أيان، أينما، حيثما، أنَّى"، ثُمَّ إنَّ "إذا" لليقين أو للراجح المقطوع بوقوعه؛ لذلك جاءت آيات القيامة كلها بـ"إذا" نحو ﴿إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ زِلْزَالَهَا﴾ {الزلزلة: 1}، ﴿إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ﴾ {الانشقاق: 1}، ﴿إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ﴾ {التكوير: 1} وغيرها، وإن كان زمنها المستقبل؛ وذلك لكونه أمراً يقينيّاً لا لَبْسَ في وقوعِه ولا شكَّ، من هنا كان الأرجح في الاسم بعدها أن يكون مبتدأ؛ لأن الجملة الاسمية تفيد الثبات، والثبات يتناسب واليقين تمام المناسبة. ثمَّ إن إعراب الاسم بعدها مبتدأ لا يجردها من معنى الشرط، بل هو مستفاد من الخبر الذي يجب أن يكون جملة فعلية، كما تدل على ذلك الشواهد القرآنية والشعرية والنثرية الكثيرة.

ج- **العوامل:** هي التي تؤثر في غيرها، وهذا الأثر ليس شكليا أو لفظيا فحسب، بل هو علاقات معنوية بين عناصر التركيب تتكامل وتترابط لتؤدي المعنى المراد، والخلاف بين النحاة في العوامل يعود في جانب واسع منه إلى الذوق في إدراك هذا الأثر، فالكوفيون يأخذون بالعوامل اللفظية[68]؛ لأن آثارها الظاهرة أماراتٌ على تلك العلاقات المعنوية، بينما أخذ البصريون بالعوامل اللفظية، ولجؤوا إلى التأويل وافتراض عوامل معنوية لِمَا لم يجدوا له عاملا لفظياً[69]، وهذا التأويل مبنيٌّ على أمرٍ عقليّ لا ذوقيّ، إذ لا بدَّ مِن مؤثّرٍ لكلّ متأثّرٍ، لكن إدراك هذا التأثير يعود في جانب منه إلى الذوق.

من ذلك اختلاف النحاة في التنازع؛ فالكوفيون يرون إعمال الأول؛ كيلا يعود ضميره على متأخر لفظاً ورتبة، وأن الحذف من الثاني؛ وذلك لدلالة الأول عليه، فذكره زيادة لا حاجة إليها؛ لأنه مدلول عليه، والمحذوف لدليل بمنزلة الملفوظ به[70]، فإن

ذُكِرَ كان كالتوكيد، وهو لا يذكرُ هنا؛ لأنه لو ذُكِرَ لَمَا كان ثمةَ تنازعٌ.

أما لماذا قالوا ذلك؟ وأين يتجلى الذوق في هذه؟ فالجواب أنهم وجدوا بتذوقهم للتركيب أن فيه نوعا من الضعف والركاكة إن عاد الضمير إلى متأخر، وفيه خروجٌ عن المألوف الذي اعتاد عليه ذوقهم، وكذلك فيه توكيد لا حاجة إليه؛ لذلك هداهم ذوقهم وإحساسهم أنه ينبغي أن يعطى للعامل الأول.

أما البصريون فيرون إعمال الثاني لقرب جواره[71]؛ لأنهم أدركوا بتذوقهم أن في هذا إضماراً في الأول قبل الذكر، وهو يدخل في باب الإيضاح بعد الإبهام الذي يجعل النفس في تشوُّقٍ لكشف ما أُبهم عليها، قال الجرجانيُّ:" إن الشيء إذا أضمر، ثم فسِّرَ كان أفخم ممّا إذا لم يتقدَّم إضمارٌ"[72]. وقال صاحب الطراز:" إن المعنى المقصود إذا ورد في الكلام مبهما فإنه يفيده بلاغة، ويكسبه إعجابا وفخامة، وذلك لأنه قرع السمع على جهة الإبهام، فإن السامع له يذهب في إبهامه كل مذهب"[73]. والآتي بعد الطلب – لا شكَّ - أعزُّ من المنساق بلا تعب.

فالخلاف في التنازع قائم على اختلاف في تذوق المعاني التي يدل عليها التركيب إن أعطي المعمول للأول أو الثاني، فالكوفيون يستحسنون المألوف، ويستقبحون عودة الضمير على متأخر لفظا ورتبة، بينما يستحسن البصريون ذلك، ويرون فيه تفخيما للمعنى وتأثيرا لا يتأتَّى مع ما ذهب إليه الكوفيون.

ومن ذلك اختلاف النحاة في العامل في جواب الشرط الجازم[74]؛ فقد ذهب الكوفيون إلى أنه مجزوم على الجوار؛ لأن جواب الشرط مجاور لفعل الشرط، ولازم له، ولا ينفك عنه، وهذه المُلازَمةُ ليست مكانية فحسب، وإنما تلازم في المعاني، فالجواب متوقفٌ حصولُه على فعل الشرط، وهو نتيجةٌ عنه، ولا يكتمل المعنى إلا به، والعلاقة بينهما علاقة سببية ومسبَّبية، والسبب والمسبَّب يتعالقان فيما بينهما معنىً، فلما كانت هذه حال الجواب مع فعل الشرط جُزِمَ، واختلف البصريون فيما بينهم، فذهب الأكثرون منهم إلى أن العامل في فعل الشرط وجوابه هو أداة الشرط، لأن أداة الشرط في الأصل تربط سبباً بمسبَّبٍ، أو سببا بنتيجة، ولولا هذه الأداة لكان الكلام مفككا لا معنى له، وإنما كان الجواب مفيدا لكونه جوابا، فلما كان للأداة هذا الأثر في الربط بين الشرط وجوابه في المعنى كانت هي العاملةَ فيهما، وذهب آخرون إلى أنه أداة الشرط وفعل الشرط معا هما ما يجزم الجواب، وذهب آخرون إلى أن أداة الشرط تعمل في فعل الشرط، وفعل الشرط يعمل في جواب الشرط. وكلا المذهبين قد ردا؛ لأن الفعل لا يعمل في الفعل؛ أي لا يمكن أن يؤثر فيه لفظا أو معنى، ومن ثَمَّ لا يمكن الربط بين معنييهما كما يربط بين اسمٍ وفعلٍ أو بينَ اسمٍ واسمٍ، وقد يبدو الخلافُ في ظاهره خلافا لا علاقة له بالمعنى وتذوقه، لكن تأمله والوقوف على حجج المختلفين يبيّن أنَّ فهمَ المعنى وتذوُّقَه هما السَّببُ الرَّئيسُ فيه.

ومن ذلك اختلافهم في العامل في خبر "ما" الحجازية[75]؛ فقد ذهب الكوفيون إلى أن "ما" النافية في لغة أهل الحجاز لا تعمل في الخبر، وإنما هو منصوب بحذف حرف الجر، والمعنى في نحو ما زيدٌ قائماً، ما زيد بقائمٍ، وهذه الباء زائدة جيء بها لتوكيد النفي، حالها حال اللام المزحلقة في خبر "إنَّ"، لك لكنها لَمَّا حُذِفَت مراعاة للسياق الذي لم يحتج إلى مزيد من التوكيد انتصب الاسمُ؛ لأن الصفات منتصبات الأنفس حسب قولهم، بينما ذهب البصريون إلى أنها تعمل في الخبر، وهو منصوب بها، ذلك أنها حُمِلَت على "ليس" وإن انحطت عنها درجة؛

لأنها بمعناها، فكلاهما لنفي الحال، ومتى كان شيءٌ بمعنى شيءٍ آخرَ أخذَ حكمَه[76]. فالمعنى هو الأساس الأول، ولما كانت "ليس" تعمل في الاسم والخبر وجب أن تكون "ما" كذلك.

ومن ذلك أيضا اختلافهم في العامل في باب الاشتغال نحو: زيداً زرتُهُ[77]؛ فقد ذهب الكوفيون إلى أنه منصوب بالفعل الذي يليه ونصبَ الضميرَ؛ لأن الضمير العائد هو الاسم الأول نفسه في المعنى، وهو أشبه بالبدل في نحو: أكرمت أباك زيداً، وفي ذلك تخصيصٌ بالتقديمِ وتوكيدٌ من خلال إعادة الاسم ضميراً، وذهب البصريون إلى أن العامل فيه فعل مقدَّرٌ؛ لأن في الفعل الظاهر دلالةً على المحذوف، فجاز إضماره استغناء بالفعل الظاهر عنه، وفي هذا تنبيهٌ[78]، وإيجازٌ بالحذف، وإيضاحٌ بعدَ إبهامٍ تأتَّى من ذلك الحذف. يقول القزويني:" وأما نحو قولك: زيداً عرفتُه، فإن قدِّر المفسر المحذوف قبل المنصوب؛ أي عرفت زيدا عرفته، فهو من باب التوكيد؛ أعني تكرير اللفظ، وإن قدِّر بعده: زيدا عرفتُ عرفتُه، أفاد التخصيص"[79]. وذهب الدكتور فاضل السامرائي حفظه الله إلى أنَّ أسلوب الاشتغال لا يفيد توكيدا ولا تخصيصا، بل التقديم فيه للعناية والاهتمام، وأن الاسم المقدم منزلٌ منزلة بين المنزلتين، فلا هو يرقى إلى درجة المبتدأ العمدة، ولا ينحط إلى درجة المفعول به الفضلة، وقد جيء به لإرادة الحديث عنه، ثم شُغل عنه بالحديث عن المسند إليه، فهو أسلوب على صورة المبتدأ والخبر[80].

ومسائل الخلاف المتعلقة بالعامل بين المذهبين كثيرة جدا، وربما يبدو بعضها تكلفا واختلافا فلسفيا وجدليا، لكن عند إنعام النظر فيها نجد أن السبب الرئيس للاختلاف هو تذوق المعنى، ثم بعد ذلك تتشعب الحجج وتتعدد وتتنوع.

د- العلل النحوية: المتأمل للعلل النحوية في كتابي سيبويه ومعاني القرآن للفراء يجد أنها في الغالب تعود إلى المعنى بمختلف مراتبه، حسناً أو قبحاً، ضعفاً أو قوة، صحة أو فسادا، وإلى خشية اللَّبس في المعاني، أو إلى الخفة والثقل، أو إلى كثرة الاستعمال التي مردها إلى الخفة، وهذه العلل لا تدرك إلا بالذوق والحس الصوتي، وقد اجتمعا لهما، فالمعنى بجميع مراتبه يُدرك بالذوق، والخفة والثقل يدركان بالحس الصوتي. ولا يكون المرء متذوقا ما لم يكن ذا حسٍّ عالٍ، ولا يكون ذا حسٍّ ما لم يكن صاحبَ ذوق رفيعٍ. ولكون العلة تعتمد على الذوق فمن البدهي أن يختلف النحاة في تعليل الظواهر؛ لاختلاف أذواقهم، وسأورد أمثلة للتعليل المبني على التذوق، ومن ذلك تعليل سيبويه لاختياره إعمال الفعل الثاني في بيت امرئ القيس الذي مرَّ ذكره في التنازع بأن إعمال الأول يفسد المعنى[81]، وتعليل الفراء لرده وجها من الوجوه بسبب فساد المعنى، يقول: "وقوله ﴿فَالصَّالِحَاتُ قَانِتَاتٌ حَافِظَاتٌ لِّلْغَيْبِ بِمَا حَفِظَ اللَّهُ﴾ {النساء: 34} بالرفع، ومعناه: حافظات لغيب أزواجهن بما حفظ اللهُ حين أوصى بهنَّ الأزواج. وبعضهم يقرأ: "بما حفظَ اللهَ"، فنصبه على أن يجعل الفعل واقعا كأنك قلت: حافظات للغيب بالذي يحفظ اللهَ، كما تقول: بما أرضى اللهَ، فتجعل الفعل لـ"ما"، فيكون في مذهب مصدر. ولست أشتهيه..."[82]. وثمة علل أخرى كشذوذ القراءة ومخالفة المصحف، وهي مما ينفر منه كلُّ مسلمٍ بَلْهَ النحاةِ الذي نشؤوا وتربَّى ذوقُهم بالقرآن وقراءاته المتواترة وبما علا من كلام العرب. أما العلل الجدلية والمنطقية والفلسفية فتعود إلى عهد متأخر فسد فيه الذوق وغلبت عليه الصنعة، وصار النحو صناعة كبقية الصناعات.

ومن هذا الباب إعراب الفعل المضارع، فقد أجمع البصريون والكوفيون على أنه معرب[83]، لكنهم اختلفوا في علة الإعراب، فالبصريون عللوا إعرابه لوقوعه مشتركا، ولكونه شائعا فيتخصص، كما أن الاسم يكون شائعا فيتخصص، فالفعل "يذهب" يصلح للحال والاستقبال، فإن قلنا: سوف يذهب، فقد تخصص بالاستقبال، كما تقول: رجل، فيصلح لجميع الرجال، فإذا قلت: الرجل، أو رجل صادق أو رجل العلم، تخصص بعد أن كان عاما، وأيضا يشبه الفعل المضارع اسم الفاعل في حركاته وسكناته نحو يَضْرِب وضَارِب، وفي دخول اللام المزحلقة عليهما، نحو: إنَّ زيداً لقائمٌ، وإنَّ زيداً ليقومُ، بينما لا تدخل لام الابتداء هذه على الماضي والأمر، يقول الرضي:" لوقوعه مشتركا؛ أي هو حقيقة في الحال والاستقبال.

وقال بعضهم: هو حقيقة في الحال، مجاز في الاستقبال، وهو أقوى؛ لأنه إذا خلا من القرائن، لم يُحمل على الحال، ولا يصرف إلى الاستقبال إلا لقرينة، وهذا شأن الحقيقة والمجاز، وأيضاً من المناسب أن يكون للحال صيغة خاصةٌ كما لأخويه[84]". بينما علل الكوفيون إعراب المضارع بأنه دخله المعاني المختلفة والأوقات الطويلة المتصلة المدة، فقولنا "يقوم زيدٌ" يحتمل معنى قائم وتأويل سوف يقوم على الاستقبال[85]، وأيضا حاله حال الأسماء، فمرة يكون مرفوعا، ومرة منصوبا، ومرة مجزوما، وفي كل حال منها يدل دلالة مختلفة، كما أن الاسم يكون مرفوعا أو منصوبا أو مجرورا، وفي كل منها تكون دلالته مختلفة، أما الأوقات الطويلة فهي عرضة للتغيير، وكل تغيير سيقابله تغير في المعنى، من ثَمَّ كان الإعراب المتغير أنسب للفعل المضارع من البناء الثابت على حال واحدة.

ومن ذلك اختلافهم في تعليل بناء "الآنَ"؛ فقد ذهب البصريون إلى أنه بُنِيَ؛ لأنَّه بمعنى اسم الإشارة وهو مبني، وذهب الكوفيون إلى أنه مبني بسبب استصحاب الحال؛ أي أن الألف واللام دخلتا على فعل ماضٍ من قولهم: آنَ يَئِينُ؛ أي حانَ، وبقي الفعل على فتحته؛ لأن الألف واللام فيه بمعنى "الذي"، فقولنا: الآن كان كذا، معناه الوقت الذي آنَ كان كذا، وقد تقام الألف واللام مقام الذي لكثرة الاستعمال طلباً للخفة[86]. وكذلك ما ذكرناه من مسائل الخلاف في الأصل والفرع والعامل يتصل بالعلل هنا.

ثانياً: أثر الذوق في الخلاف في المسائل الكلية:

المراد بها القضايا التي لا تخص بابا نحويا بعينه، بل يشترك فيها أكثر من باب، وهي كثيرة يصعب حصرها وجمعها في مثل هذا المبحث، لكن التمثيل يغني عن التفصيل، ولا سيما أن الهدف هو إبراز أثر الذوق في الخلاف النحوي فيها، وليس الجمع أو الترجيح أو ما إلى ذلك، وسأكتفي بثلاثة أمثلة:

1- تقسيم الكلام: قسم سيبويه الكلام باعتبار تذوق المعنى، فقال:" فمنه مستقيم حسنٌ، ومحالٌ، ومستقيم كَذِبٌ، ومستقيم قبيحٌ، وما هو محالٌ كَذِبٌ"[87]. وقد اختلف البصريون والكوفيون في بعض الأقسام، ففي الأفعال مثلا اتفقوا على وجود الفعلين: الماضي والمضارع، لكنهم اختلفوا في غيرهما، ومن ذلك أن البصريين قد ذهبوا إلى أن فعل الأمر قسمٌ ثالثٌ للأفعالِ قائمٌ برأسِهِ؛ لأنه يدل على طلب إحداث الفعل في المستقبل، فهو يدلُّ على زمنٍ وحدَثٍ مطلوبٍ فعلُهُ، بينما ذهب الكوفيون إلى أنه فعل مضارع مجزوم بلام الأمر المحذوفة[88]، وأن الفعل الثالث هو "اسم الفاعل"، وسموه الدائم[89]؛ لأنه يدل على الحدث الذي يدل عليه الفعل، وعلى استمرار هذا الحدث غالباً؛ ولذلك يعمل عمل الفعل، وإن كان أحيانا يدلُّ على الماضي أو الحال أو

الاستقبال نحو قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ {فاطر: 1} ﴿وَلَا تَقُولَنَّ لِشَيْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَلِكَ غَدًا﴾ {الكهف: 23}. وقول الشاعر[90]:

إذا كنتَ معنيّاً بجودٍ وسُؤددٍ

فلا تكُ إلا المُجمِلَ القولَ والفِعلا

وهو اسم مشتق عند البصريين -وإن دلَّ على من قام بالفعل- بناءً على تذوُّقِهم معناه ودلالتَه وقبولِهِ علاماتِ الاسمِ. وهذا التقسيم للأفعال مبني على ما لحظ وتذوَّقَ كلُّ فريقٍ من دلالات على الأزمنة المتعددة.

وكذلك اسم الفعل، فهو عند البصريين كذلك؛ لأنه يجمع بعضا من دلالات الاسم وبعضا من دلالات الفعل؛ لذلك جعلوا له مصطلحا يدل عليهما، بينما يراه الكوفيون فعلا لاحتفاظه بمعنى الفعل؛ أي دلالته على الحدث والزمن. ودلالته على الزمن مما أقره البصريون فيه؛ ولذلك قسموه باعتبار أزمنة الأفعال الثلاثة: الماضي والمضارع والأمر، بينما سماه جعفر بن صابر بالخالفة[91]؛ لأنه مخالف لأقسام الكلمة الثلاثة، فهو يخالفها في المعنى والدلالة، أو لأنه يخلف الفعل وينوب عنه في معناه وكل ما يتضمنه[92].

2- **المصطلحات النحوية:** اختلف البصريون والكوفيون في المصطلحات النحوية، ذلك أنها وضعت للتعبير عن الوظائف النحوية والعلاقات بين عناصر التركيب، والمصطلح النحوي وغيره يشترط فيه قبول الذوق له، والبصريون والكوفيون كانت مصطلحاتهم في البداية غير ناضجة، وهذا طبيعي في تطوُّرِ العلوم، وكان كثير من تلك المصطلحات عبارة عن تفسير؛ لذلك وجدنا عناوين طويلة في كتاب سيبويه[93]، وكذلك المصطلحات التي استقرت منذ البداية إلى يومنا هذا كالبدل والنعت والضمير وغيرها، فالبدل مثلاً مصطلح بصري اعتمد في وضعه على المقصود من التعريف، فالبدل تابع مقصود بالحكم بلا واسطة، ولكونه كذلك سمي الأول بالمبدل منه[94]؛ لأن وظيفته التهيئة والتوطئة لذكر البدل، بينما سماه الكوفيون الترجمة[95] اعتمادا على الوظيفة التي يؤديها؛ لأنه جاء توضيحا لغامض أو تخصيصا لعامّ، وسموه أيضا تكريرا[96]؛ لأنه تكرار لمعنى المبدل منه. وكذلك سمى البصريون الضمير؛ لأنه اسم اختصر وأوجز فصار أشبه برجل نحيف نحيل، بينما سماه الكوفيون المكنى[97]؛ لأنه تعبير غير صريح عن الاسم. وسمى البصريون الضمير المبهم الذي لا عائد له بضمير الشأن أو الأمر؛ اعتمادا على تفسيره بالشأن أو الأمر، بينما سماه الكوفيون بالضمير المجهول؛ لأن عائديته مجهولة. وسمى البصريون الأزمنة والأمكنة التي تقع فيها الأحداث بالظروف، ظرف الزمان وظرف المكان[98]، تشبيها له بظرف يقع فيه الحدث، وفي هذا التشبيه تقريب لمعناه وتوضيح من خلال تجسيد المعنوي بحسيّ، بينما سماه الكوفيون بالمحلّ[99]؛ لأن المكان أو الزمان هو المحل الذي تقع فيه الأحداث، وهكذا بقية المصطلحات، وكل هذه المعاني التي تعبر عنها المصطلحات النحوية يتوصل إليها بالذَّوق، وصياغتها أيضا يتقبلها الذَّوقُ.

3- **التضمين والإنابة:** يشترط في التضمين عامة جملةٌ من الشروط، منها ملاءمةُ الذَّوقِ العربيّ وقبوله له[100]، ومسائل التضمين كثيرة جدا لا يكاد باب من أبواب النحو يخلو منه، ومنها مسألة التضمين والإنابة التي كان الذوق أساس الخلاف بين نحاة المذهبين فيها وفي تطبيقاتها، فمذهب البصريين أن الفعل يضمَّنُ معنى فعلٍ آخر، ومذهب الكوفيين أن حرف الجر أنيب مناب حرف آخر[101]، ففي نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْأَبْرَارَ يَشْرَبُونَ مِن كَأْسٍ كَانَ مِزَاجُهَا كَافُورًا عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ يُفَجِّرُونَهَا تَفْجِيرًا﴾ {الإنسان: 5-6} يقوم على تذوق معنى الفعل،

فالفعل "يشرب" في هذه الآية الكريمة قد ضُمِّن عندهم معنى يرتوي، بينما تذوق الكوفيون معنى حرف الجر، وذهبوا إلى أن حرف الباء بمعنى "من"؛ أي يشربون منها[102].

ولنا تذوق مختلف انبثق من جملة أسئلة: كيف يرتوي بها أهل الجنة، والجنة ليس فيها ظمأٌ أصلاً؟ وما الفائدة والتميز في جعل الباء بمعنى "من" بَلْهَ الإعجازِ؟ أليس في جعل الباء نائبةً منابَ "مِن" إبطالٌ للإعجاز أو تشويه للمعنى المقصود، وجعل الكلام وفق الشائع المألوف وإبعاده عن الاستعمال الجديد المنبِّه للحس والمحفز على تذوق الأسرار الكامنة وراءه؟ إذا جعلنا الباء بمعنى "من" فهل تدل "من" على وجودهم في المكان الذي فيه العين؟ والجواب: ليس بالضرورة، فقد يكونون فيه، وربما لا يكونون فيه، تقول: شربت من ماء زمزم، فهذا يحتمل أنك كنت بجواره وشربت منه، ويحتمل أن تكون بعيدا عنه، وشربت من الماء المنقول منه، ويمكن لنا أن نتذوق أيضا بأن نبقي الباء على دلالتها الأصلية في الإلصاق، والإعجاز متحقق به، والمعنى أن تلك العين -والجنة لكونها مما لا عين رأت، ولا أذن سمعت، ولا خطر على قلب بشر- لطيبها ولذتها لا يكاد يفارقها أهل الجنة، بل هم ملتصقون بها دائما يتلذذون، فهم حاضرون في المكان يتلذذون بالشراب ورؤية تلك العين.

ومن ذلك أيضا الفعل "سيروا" في قوله تعالى: ﴿قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُجْرِمِينَ﴾ {النمل: 69}، فهو على مذهب البصريين بمعنى تأمَّلوا؛ أي تأملوا في الأرض واعتبروا بعواقب الأمم السالفة، ومذهب الكوفيين أن "في" بمعنى "على"، ولعلّ العلم الحديث والتصوير الفضائي يؤكد أن "في" بمعناها الأصلي الذي هو الظرفية، ونحن نسير فيها لا عليها.

ومن ذلك أيضا قوله تعالى: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾ {طه: 71}، مذهب البصريين فيه أن الفعل "لأصلبنكم" مضمنٌ معنى فعل آخر يتعدى بحرف الجر "في"، ومذهب الكوفيين أن "في" بمعنى "على"، لكن ترك المذهبين والأخذ بظاهر الآية يبيّنُ بلاغةً عاليةً وتصويراً لحال المصلوب، فهو لشدة الصلب يكاد يكون حالّاً في الجذع، وكأنّه فيه[103].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَامًا وَارْزُقُوهُمْ فِيهَا وَاكْسُوهُمْ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَّعْرُوفًا﴾ {النساء:5}، فمذهب البصريين أن "ارزقوهم" قد ضمن معنى أنفقوا؛ أي أنفقوا عليهم فيها، بينما يذهب الكوفيون إلى أن "في" بمعنى "من"؛ أي وارقوهم منها؛ لأن الفعل رزق يتعدى بـ"من"، كما في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ أُولُو الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينُ فَارْزُقُوهُم مِّنْهُ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَّعْرُوفًا﴾ {النساء:8}. وذهب الطاهر بن عاشور رحمه الله تعالى إلى أن الآية واقعة موقع الاحتراس؛ أي لا تؤتوهم الأموال إيتاء تصرُّف مطلق، بل بمقدار انتفاعهم من نفقة وكسوة، وعَدلَ عن تعدية "ارزقوهم واكسوهم" بـ"من" إلى "في" الدالة على الظرفية المجازية على طريقة الاستعمال في أمثاله حين لا يَقصِدُ التبعيضَ الموهمَ للإنقاص من ذات الشيء، بل يراد أن في جملة الشيء ما يحصل به الفعل: تارة من عينه، وتارة من ثمنه، وتارة من نتاجه، وأن ذلك يحصل مكرَّراً مستمراً"[104].

ولعل تذوق أهل المذهبين فيه شيءٌ من البعدِ، ذلك أن الإنفاق على السفهاء – وهم الذين لا يحسنون التصرف بأموالهم- في هذه الأموال أو منها سيؤدي إلى نفادها حكماً، وهل يمكن أن يكون هذا هو المعنى المقصود؟ لعل المعنى –والله أعلم- أن الفعل "ارزقوهم" باقٍ على معناه، وكذلك "فيها"، وأن

المعنى أعملوا تلك الأموالَ بالاستثمار، وأعملوا أصحابها فيها، وأنفقوا عليهم من أرباحها "حتى تكون نفقتهم من الأرباح لا من صلب المال، فيأكلها الإنفاق"[105]، وفي ذلك حفاظٌ عليها وتدريب لهم على استثمارها إلى أن يحين وقت ردّها إليهم.

ثالثاً: أثر الذوق في الخلاف في المسائل الجزئية:

المراد بالمسائل الجزئية ما يخص كل مبحث من شروط وأحكام وأوجه نحوية، وأكثر الخلاف النحوي فيها، وكتب الخلاف النحوي كالإنصاف لأبي البركات الأنباري ومسائل خلافية لأبي البقاء العكبري في هذه المسائل وليس في الأصول أو الكليات وإن تضمنا كثيرا منهما في الاستدلال، والمسائل فيهما كثيرة، ومع ذلك لم يشتملا على كل مسائل الخلاف، وليس بإمكان هذا البحث أن يحصيها، وليس ذلك هدفا له، بل إيراد أمثلة تدل على أثر الذوق في الخلاف، وقد قلبت النظر في عشرات المسائل الخلافية وتأملتها، فوجدت أن غالبيتها العظمى يمكن ردها إلى اختلاف الأذواقِ، ومنها:

1- المسألة الزنبورية: تنقل كتب الأدب وتاريخ النحو أن المناظرات قد شاعت وفشت في العصر العباسي، وأن الخلفاء والأمراء والقادة كانوا يحرصون على إقامتها بين أصحاب الاختصاص الواحد أو الاختصاصات المختلفة كما في مناظرة أبي سعيد السيرافي ومتى بن يونس[106]، وما يهمنا هنا هو المناظرات حتى عهد سيبويه والفراء ضمناً، ولعل أشهر تلك المناظرات ما يعرف بالمسألة الزنبورية، وهي قولهم: كنت أظنُّ العقرب أشدَّ لسعةً من الزُّنبور فإذا هو هي/ إياها.

وحسب ما ورد فيها، فقد ذهب سيبويه إلى أن الصواب: فإذا هو هي؛ أي على الابتداء والخبر، بينما ذهب الكسائي إلى أن الصواب: فإذا هو إياها، بنصب "إياها" بـ "إذا" الفجائية.

لكن هذه المناظرة – إن صحَّت[107]- عند تأمُّلها نجد أن الخلاف فيها إنما هو اختلاف أحكام نتيجة اختلاف في تذوق المعاني، فالكسائي تذوق معنى "إذا" الفجائية، فوجدها بمعنى الفعل فاجأ، وهو يرفع فاعلا، وينصب مفعولا، فحكم عليها بأنها ترفع "هو" وتنصب "إياها"؛ لتضمنها معنى الفعل، والمتضمن معنى شيءٍ يأخذُ حكمه، كمها هو حال الأحرف المشبهة بالفعل، وأسماء الشرط، بينما لم يجد ذوق سيبويه فيه ثقل الفعل (الزمانيّ والمعنويّ)[108]؛ ولذلك حكم عليها بأنَّها حرفٌ يفيد معنى المفاجأة، وهو حرف مهمل لا يليه إلا جملة اسمية؛ لأنها تفيد الثبات والدوام بعد إيقاع المفاجأة، وفي هذه الدلالة تهدئة من روع المتلقي بعد المفاجأة، وطمأنةٌ بعد قلقٍ قد تسبّبُه، إلى جانب إفادة الجملة "هو هي" معنى المشابهة في اللسع بين العقرب والزنبور.

2- نيابة غير المفعول عن الفاعل مع وجوده:

أجاز الكوفيون إنابة المصدر أو الزمان عن الفاعل إذا بني فعله للمجهول، بدليل قول الشاعر[109]:

لم يُعن بالعلياء إلا سيِّدا
ولا شفى ذا الغي إلا ذو هدى

ومنع ذلك البصريون إنابة غير المفعول به مع وجوده. وقد تبدو إجازة الكوفيين أو منع البصريين مجرد اختلاف أو لورود شاهد أو شواهد قليلة احتج بها الكوفيون. والحقيقة أن الأمر ليس كذلك، بل إن الإجازة والمنع مبنيان على تذوق الفريقين للتركيب، فالبصريون عندما منعوا إنابة غير المفعول أدركوا بتذوقهم للمعاني أن المصدر والزمان يدل عليهما الفعل، ولا فائدة جديدة من إنابة أحدهما مناب الفاعل، فكل منهما محصن في الفعل الذي هو

عمدة، بينما تفيد إنابة المفعول به أنه أهمُّ عنصر في الجملة، ولكونه كذلك لا بدَّ من نقله من موقع الفضلة التي يمكن أن يطالها الحذف والتغيير والتأخير ... إلى موقع العمدة، ويصبح بذلك عمدة محصنة من الحذف وغيره، والانتقال من الفضلة إلى موقع العمدة ليس أمراً يسيراً؛ ولذلك استدعى تغييرا جذريا في بناء الفعل، وذلك بضم أوله وكسر ما قبل آخره، ومعلوم أن الانتقال من الضم إلى الكسر ثقيل جداً، لكن لا بد منه ليناسب التغيير الجديد في تحوُّل الفضلة إلى عمدة. بينما وجد الكوفيون بتذوقهم المعاني أن الأمر يعود إلى عناية المتكلم وقصده، ذلك أن المصدر الذي يدل عليه الفعل مصدر مطلق غير مقيّدٍ بوصف أو إضافة أو عدد أو غير ذلك، وكذلك الزمان الذي يدل عليه، فإن كان المصدر أو الزمان موضع عناية المتكلم واهتمامه أنابه مناب الفاعل، وكان الغرض من ذلك توكيد المصدر أو الزمان المطلقين بمصدر أو زمان مقيد بوصف أو إضافة أو عدد أو عَلَمية، وإن كان المفعول به محل عناية المتكلم واهتمامه أنيب المفعول، فالخلاصة عندهم أن الإنابة عن الفاعل تكون للعنصر الأهم الذي يُرغب في تحصينه بنقله من الفضلة إلى موقع العمدة.

3- **حذف إحدى التاءين** إذا اجتمعتا في أول المضارع[110] نحو قوله تعالى ﴿فَلَوْلَا تَذَكَّرُونَ﴾ {الواقعة: 62}؛ أي تتذكرون، فقد ذهب الكوفيون إلى أن المحذوف هو تاء المضارع؛ لأنها حرف زائد وليس أصليا، وإن كان لا بد من الحذف فحذف الزائد أولى من حذف الأصلي، بينما ذهب البصريون إلى أن المحذوف هو تاء الفعل؛ لأنها لا تشكل بنفسها معنى مستقلا، بل باجتماعها مع بقية أحرف الكلمة، وحذف ما لم يأتِ لمعنى أولى من حذف ما جاء لمعنى هو دلالة المضارعة؛ لأن في حذفه إسقاطا لذلك المعنى، وذلك خلاف الحكمة.

4- **الأدوات النحوية:** من ذلك مجيء "مِن" للغاية الزمانية: فالبصريون يرون أنها تكون لابتداء الغاية في المكان، ولا تكون للزمان، بينما ذهب الكوفيون إلى أنها تأتي لابتداء الزمان[111]. وكذلك اختلفوا في لام الابتداء الداخلة على المضارع، فهي عند الكوفيين تدل على الحال فقط، وأن السين وسوف تخصصه بالاستقبال؛ لذلك منعوا: إن زيدا لسوف يخرج؛ للتناقض، بينما أجاز البصريون ذلك[112]. ومن ذلك أن البصريين منعوا إظهار "أن" بعد لام الجحود في نحو: ما كان زيدٌ ليفعلَ؛ لأن اللام تنفي حدثا كان يتوقع حدوثه في زمن المستقبل، فهي نفي لقولهم: كان زيد سيفعل[113]، فلام الجحود تقابل السينَ، وإظهار "أن" سيقلب المعنى، بينما أجاز الكوفيون إظهارها للتوكيد"[114]. ومن ذلك أيضا أن الكوفيين أجازوا وقوع "إن" الشرطية بمعنى "إذ"، نحو قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ {المائدة: 57}، وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَهِنُوا وَلَا تَحْزَنُوا وَأَنتُمُ الْأَعْلَوْنَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ {آل عمران: 139} وغير ذلك كثير، بينما منع ذلك البصريون؛ لأن "إذ" لما مضى من الزمن، و"إن" الشرطية تخلص الفعل للاستقبال حتى إن كان ماضياً؛ لأن الشرط يكون فيما هو غير واقع[115]. ومن ذلك أن الكوفيين قد ذهبوا إلى أن "إنْ" نحو ﴿وَإِن كَادُوا لَيَسْتَفِزُّونَكَ مِنَ الْأَرْضِ﴾ {الإسراء: 76} إذا جاءت بعدها اللام تكون بمعنى "ما"، واللام تكون بمعنى "إلا"، وذهب البصريون إلى أنها مخففة من الثقيلة – وهي تفيد التوكيد، واللام بعدها لام التّأكيد[116].

نتائج البحث:

أ. أن الخلاف النحوي يرجع في جانب مهم منه إلى الذوق، بل إنه عند النحاة الأوائل لا يكاد يعود إلى غير الذوق، فالنحو استنبط بتذوقه لغة العرب وبحسهم اللغوي العالي، ولم تكن قواعده وأحكامه ومصطلحاته قد نضجت آنذاك؛ ليكون خلافا مذهبيا أو خلافا بين مدرستين.

ب. أن الخلاف الجوهري بين البصريين والكوفيين سببه في قبول الذوق للمسموع من لغات العرب، وبناء عليه اختلفوا في القياس والعوامل والأصول والفروع والعلل وكثير من المسائل الكلية والجزئية.

ج. أن الخلاف الذي كثر بعد سيبويه والفراء إنما هو الجزئيات، وهو نتيجة طبيعية بعد نضج النحو ومصطلحاته وإجراء التطبيقات الكثيرة على ما قعده الأوائل. وهذا النوع من الخلاف لا يقتصر وجوده على النحو فحسب، بل هو في كل ميدان علمي. وأحد أسبابه هو التفاوت في فهم كلام الأوائل.

د. أن الخلاف النحوي كان أكثره في المسائل الجزئية، وأن كثيرا منها كانت بسبب اختلاف النحاة في تذوق المعاني أيضاً، ولا سيما أن التطبيق النحوي اتسع، وشمل كلام المولدين الذين لا يحتج بكلامهم، وكثير من الأشعار والأقوال لا تتوافق مع القواعد المستنبطة، وهذا أدى إلى سعة المساحة بين التنظير والتطبيق.

هـ. أن ما تذكره كتب الخلاف النحوي من أسباب للخلاف بين البصريين والكوفيين لا يعدو أن يكون مؤثرات في الذوق وليس أسباباً للخلاف نفسه.

و. أن كثيرا من مسائل النحو الخلافية وغير الخلافية تحتاج إلى إعادة قراءة مختلفة عن القراءات السابقة.

ز. أن اختلاف المصطلحات أو تقسيمات الكلام كان بناء على تذوق المعنى واختلاف الأذواق في ذلك.

ح. تبين للباحث أن كثيرا من المسائل الخلافية كالتضمين والإنابة والأدوات النحوية وغيرها كان الخلاف وما يزال بسبب الاختلاف في تذوق المعاني الدقيقة أيضاً، وأن الخلاف في العلل النحوية عند النحاة الأوائل كالخفة والثقل وكثرة الاستعمال والإيجاز والتفسير وغيرها كان وراءه اختلاف أذواقهم أيضا.

الهوامش والإحالات:

(1) انظر مثلا: محمد خير الحلواني ص61 و99، السيد رزق الطويل ص80-83، حمدي الجبالي ص17.

(2) يقول د. حمدي الجبالي ص14:" وهذا الخلاف في الفروع هو الذي شكل الجهتين ... والذي لا شك فيه أن أياً من الجهتين لم تكن متحدة في النظر إلى كل مسائل النحو".

(3) انظر مثلاً: مسلسل الإنصاف في مسائل الخلاف:
https://www.youtube.com/watch?v=FhNc9sGYPoY

(4) انظر: الحلواني ص3-4 يقول:" وتشاءُ لي الأقدارُ أن أقف على حقيقة الأمرِ، وأدرك ما أحاطَ به الأنباري إنصافه من بعدٍ عن الإنصافِ، ومن تلفيقٍ للسَّائل وتدليسٍ للحججِ، إلى جانب جهله بالنحو الكوفي عامة".

(5) سعيد الأفغاني ص168.

(6) إبراهيم عبد الله ص358.

(7) ياقوت الحموي 1375/3.

(8) أبو الطيب اللغوي ص105.

(9) سعيد الأفغاني ص217.

(10) أحمد بن فارس (ذوق).

(11) ابن منظور (ذوق).

[12] ماهر شعبان عبد الباري ص86.

[13] السابق ص90.

[14] السابق ص90.

[15] السابق ص86.

[16] محمد بن سلام الجمحي 5/1.

[17] أحمد الشايب ص121.

[18] محمد بن سلام الجمحي 7/1.

[19] محمد زكي العشماوي ص424.

[20] جَهبَذٌ وجِهبِذٌ: خبيرٌ بغوامض الأمور، ناقدٌ عارفٌ الجيِّدَ من الرديء.

[21] محمد بن سلام الجمحي 5/1-7، محمد زكي العشماوي ص 421-422.

[22] عبد الرحمن بن خلدون 504/2 وما بعدها.

[23] ماهر شعبان عبد الباري ص85، وأحمد الشايب ص137.

[24] محمد أبو موسى ص25.

[25] أحمد الشايب ص126.

[26] الفراء 125/1، 238، 265، 473 183/2، 293، 225/3.

[27] زكي نجيب محمود ص 20.

[28] علي بن محمد أبو حيان التوحيدي ص 142.

[29] من ذلك: تعدد رأي النحوي في المسألة الواحدة رسالة دكتوراه للباحثة مها الغامدي، وتباين الرأي في المسألة الواحدة عند ابن مالك للدكتور محمد عطية، وتعدد آراء ابن مالك في المسألة الواحدة للدكتورة مديحة محمد خليل، وتعدد آراء أبي حيان في المسألة الواحدة للدكتور الحسيني محمد القهوجي، وتطور الآراء النحوية عند ابن هشام للدكتور حسن موسى الشاعر، وغير ذلك كثير.

[30] سيبويه 74/1.

[31] السابق 79/1.

[32] السابق 119/3.

[33] السابق 106/1-107.

[34] السابق 107/1.

[35] السابق 82/1.

[36] محمد خالد الرهاوي ص245-246.

[37] للاطلاع على مسائل أخرى انظر بحث: تعدد آراء سيبويه في المسألة الواحدة.

[38] مسائل الخلاف النحوي بين الكوفيين د. مهدي سلطان. وانظر أيضا: الخلاف النحوي الكوفي للدكتور حمدي الجبالي.

[39] سيبويه 279/1.

[40] السابق 262/2.

[41] السابق 5/3.

[42] السيد رزق الطويل ص101.

[43] سيبويه 102/1.

[44] الفراء 473/1.

[45] سيبويه 62/1، 76، 80، 82، 84، 309، 321 وغير ذلك كثير.

[46] السابق 439/3، 366/4.

[47] الفراء 111/1، 238، 265، 182/2، 184/3، 225.

[48] الفراء 22/1، 43، 88، 143، 200، 245، 393، 417، 418، 461 وغير ذلك كثير.

[49] السيد رزق الطويل ص109.

[50] السابق ص114.

[51] السابق ص108، الكواميخ: معرّب (لسان العرب: كمخ)، والمراد به السندويشات. الشواريز: نوع من اللبن الرائب أو هو الجبن.

[52] أبو البركات الأنباري 427/2 (المسألة 60). وما ذكره ابن الأنباري مخالف لما ورد في معاني القرآن للفراء 358/1

[53] عبد الصبور شاهين ص60-61.

[54] الفراء 424/2-425، يقول الفراء:" ولكن العرب تقول: زيدٌ فليقم، وزيدا فليقم، فمن رفعه قال: أرفعه بالفعل الذي بعده؛ إذ لم يظهر الذي قبله، وقد يرفع أيضا بأن يضمر له مثل الذي بعده". وانظر: القاعدة النحوية في ضوء علم المعاني ص87 وحاشيته.

[55] ابن هشام، أوضح المسالك 312/3.

[56] عبد القاهر الجرجاني ص300-301.

[57] ابن هشام، أوضح المسالك 305/2-306 وحاشية محققه، وعبد الله بن عقيل 253/2-255.

[58] انظر مثلاً: السيد رزق الطويل ص116-125.

[59] ومن أراد أن يعرف المزيد عن كذب الأصفهاني وشعوبيته وفساد أخباره وبطلان روايته واعتلال رجال أسانيدها، لاشتمالها على الكذابين والمجروحين والمطعون عليهم ممن لم

يتورعوا عن الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم، بله روايتهم أخبار الناس والشعراء، فليقرأ كتاب السيف اليماني في نحر الأصفهاني صاحب الأغاني للأستاذ وليد الأعظمي.

(60) يقول محمد الخضر حسين ص22-23:" فبعد اتفاقهم على العمل بالقياس وتضافُرِ عباراتِهم على أنه من مآخذ اللغة يغلو بعضهم في التعلق به...، ووقف آخرون عند حدٍّ يقرب من موقف الجامد على الرواية ...، والطريق الوسط بين هذين الطرفين هو ما يبقي على اللغة شعارها، ويبسط في نطاقها بمقدار ما يتسوغه الذوق العربي".

(61) عبد الصبور شاهين ص9.

(62) أبو البركات الأنباري 235/1 (المسألة 28).

(63) إلا الكون العام، أو مطلق الوجود، فجميع الكلمات مشتركة فيه، أسماء كانت أو أفعالاً.

(64) السيد رزق الطويل ص179.

(65) الزجاجي، الإيضاح في علل النحو ص77-78.

(66) السابق ص81.

(67) أبو البركات الأنباري 1/ 620. وقد سبقت الإشارة إلى أن سيبويه قد أجازه في مواضع من كتابه.

(68) السيد رزق الطويل ص184.

(69) السابق ص179-18.

(70) عثمان بن جني 284/1 و288 و293 و343/2.

(71) سيبويه 74/1.

(72) عبد القاهر الجرجاني ص 132.

(73) يحيى بن حمزة العلوي 78/2.

(74) أبو البركات الأنباري 602/2 (مسألة 84).

(75) السابق 165/1 (مسألة 19).

(76) ابن هشام، مغني اللبيب 884.

(77) أبو البركات الأنباري 82/1 (مسألة 12).

(78) سيبويه 81/1، وعبد القاهر الجرجاني ص131.

(79) محمد بن عبد الرحمن القزويني ص94.

(80) فاضل السامرائي 113/2-114.

(81) سيبويه 79/1.

(82) الفراء 265/1.

(83) أبو البركات الأنباري 549/2 (مسألة 73).

(84) رضي الدين الاستراباذي 16/4.

(85) الزجاجي، الإيضاح في علل النحو ص80.

(86) أبو البركات الأنباري 521/2 (مسألة 71).

(87) سيبويه 25/1.

(88) أبو البركات الأنباري ص524 (مسألة 72).

(89) الفراء 165/1.

(90) محمد بن يوسف أبو حيان 335/10.

(91) السابق 23/1.

(92) أيمن الشوا ص17.

(93) انظر فهرس كتاب سيبويه في: سيبويه 210/5 وما بعدها.

(94) سيبويه 439/1.

(95) الفراء 168/1، 159/2، 154/3.

(96) السابق 424/2.

(97) السيد رزق الطويل ص241.

(98) سيبويه 216/1، 219، 285/3.

(99) الفراء 340/1، 219/3.

(100) عباس حسن 586/2-587 و594.

(101) ابن هشام، مغني اللبيب 150/1-151.

(102) السابق 142/1.

(103) السابق 151/1.

(104) محمد الطاهر بن عاشور 236/4.

(105) محمود الزمخشري 472/1.

(106) انظر المناظرة في: الزجاجي، مجالس العلماء للزجاجي ص9، أبو البركات الأنباري 702/2 (مسألة 99).

(107) أعتقد أن المسألة الزنبورية لا تصح نقلا ولا عقلا؛ وذلك لجملة من الأسباب ناقشناها في بحث مستقل.

(108) يقول سيبويه في الفعل 20/1:" واعلم أن بعض الكلام أثقل من بعضٍ، فالأفعال أثقل من الأسماء".

(109) عبد الله بن عقيل 121/2-122.

(110) أبو البركات الأنباري 648/2 (مسألة 93).

(111) رضي الدين الاستراباذي 263/4، وأبو البركات الأنباري 370/1 (مسألة 54).

(112) رضي الدين الاستراباذي 17/4.

(113) سيبويه 7/3.

(114) أبو البركات الأنباري 593/2 (مسألة 82).

(115) المبرد 50/2.

[116] أبو البركات الأنباري 640/2 (مسألة 90).

المصادر والمراجع:

- الأفغاني، سعيد (1987م)، في أصول النحو، الطبعة الأولى، المكتب الإسلامي، دمشق.
- الأنباري، عبد الرحمن بن محمد أبو البركات (19961م)، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة الرابعة، مطبعة السعادة، القاهرة.
- التوحيدي، علي بن محمد أبو حيان، وأبو علي مسكويه (1951م)، الهوامل والشوامل، نشره أحمد أمين، والسيد أحمد صقر، الطبعة الأولى، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة.
- الجرجاني، عبد القاهر (1992م)، دلائل الإعجاز، تحقيق محمود شاكر، الطبعة الثالثة، مطبعة المدني بالقاهرة، دار المدني بجدة.
- الجمحي، محمد بن سلام (1980م)، طبقات فحول الشعراء، الطبعة الثانية، تحقيق محمود شاكر، دار المدني، جدة.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان (2006م)، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، الطبعة الرابعة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.
- حسن، عباس، النحو الوافي (1975م)، الطبعة الثالثة، دار المعارف، القاهرة.
- حسين، محمد الخضر (1353هـ)، القياس في اللغة العربية، الطبعة الأولى، المطبعة السلفية، القاهرة.
- الحلواني، محمد خير (1970)، الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين وكتاب الإنصاف، الطبعة الأولى، دار القلم العربي، حلب.
- الحموي، ياقوت بن عبد الله (1993م)، معجم الأدباء، تحقيق إحسان عباس، الطبعة الأولى، دار الغرب الإسلامي، بيروت.
- أبو حيان، محمد بن يوسف الأندلسي (1998م)، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تحقيق د. حسن هنداوي، (الأجزاء 1-5) الطبعة الأولى، دار القلم، دمشق، (الأجزاء 6-13) دار كنوز إشبيليا.
- ابن خلدون، عبد الرحمن (2006م)، كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر (الكتاب الأول: المقدمة)، تحقيق إبراهيم شبّوح، د. إحسان عباس، الطبعة الأولى، الدار العربية للكتاب، تونس.
- الرهاوي، محمد خالد (2019م)، القاعدة النحوية في ضوء علم المعاني، الطبعة الأولى، مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز لخدمة اللغة العربية، الرياض.
- الزجاجي، عبد الرحمن بن إسحاق (1986م)، الإيضاح في علل النحو، تحقيق د. مازن المبارك، الطبعة الخامسة، دار النفائس، بيروت.
- الزجاجي، عبد الرحمن بن إسحاق (1983م)، مجالس العلماء، تحقيق عبد السلام هارون، الطبعة الثانية، مكتبة الخانجي، القاهرة، دار الرفاعي، الرياض.
- الزمخشري، محمود بن عمرو (1407هـ)، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، الطبعة الأولى، دار الكتاب العربي، بيروت.
- السامرائي، فاضل (2003م)، معاني النحو، الطبعة الثانية، دار الفكر، عَمَّان.
- الاستراباذي، رضي الدين (1996م)، شرح الرضي على الكافية: تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر، الطبعة الثانية، جامعة قاريونس، بنغازي.
- سيبويه، عمرو بن عثمان (1988م)، الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، الطبعة الثالثة، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- شاهين، عبد الصبور (1986م)، دراسات لغوية، الطبعة الثانية، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- الشايب، أحمد (1994)، أصول النقد الأدبي، الطبعة العاشرة مكتبة النهضة المصرية، القاهرة.
- الشوا، أيمن عبد الرزاق (2006م)، معجم أسماء الأفعال، الطبعة الأولى، مجمع اللغة العربية، دمشق.
- الطويل، السيد رزق (1984)، الخلاف بين النحويين، الطبعة الأولى، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة.

- أبو الطيب اللغوي، عبد الواحد بن علي (2009م)، مراتب النحويين، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الأولى، المكتبة العصرية، بيروت.
- ابن عاشور، محمد الطاهر (1984م)، التحرير والتنوير، الطبعة الأولى، الدار التونسية للنشر، تونس.
- عبد الباري، ماهر شعبان (2017م)، التذوق الأدبي، النظرية والتطبيق، الطبعة الثالثة، مكتبة المتنبي، الدمام.
- العشماوي، محمد زكي (1979م)، قضايا النقد الأدبي بين القديم والحديث، دار النهضة العربية، بيروت.
- ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن (1980م)، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة العشرون، دار التراث، القاهرة.
- العلوي، يحيى بن حمزة (1914)، الطِّراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، قدم له سيد علي المرصفي، الطبعة الأولى، مطبعة المقتطف، دار الكتب الخديوية، مصر.
- ابن فارس، أحمد (2008)، مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام هارون، الطبعة الأولى، دار الجيل، بيروت.
- الفراء، يحيى بن زياد (1983م)، معاني القرآن، تحقيق أحمد يوسف نجاتي وآخرين، الطبعة الأولى، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة.
- القزويني، محمد بن عبد الرحمن (2003م)، الإيضاح في علوم البلاغة: تحقيق إبراهيم شمس الدين، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت.
- المبرد، محمد بن يزيد (1994م)، المقتضب، تحقيق عبد الخالق عضيمة، الطبعة الثالثة، وزارة الأوقاف، القاهرة.
- محمود، زكي نجيب (1979م) في فلسفة النقد، الطبعة الأولى، دار الشروق، القاهرة.
- ابن منظور، محمد بن مكرم (1999م)، لسان العرب، تحقيق أمين محمد عبد الوهاب، محمد الصادق العبيدي، الطبعة الثالثة، دار إحياء التراث، بيروت.
- أبو موسى، محمد (1987م)، دلالات التراكيب، الطبعة الثانية، مكتبة وهبة، القاهرة.
- ابن هشام، عبد الله بن يوسف

– (1431هـ)، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت- صيدا.

– (1985م)، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق مازن المبارك وعلي حمد الله، الطبعة السادسة، دار الفكر، دمشق.

المجلات:

- إبراهيم محمد عبد الله، نظرات في كتاب معاني القرآن للفراء، مجلة مجمع اللغة العربية، دمشق، المجلد 78، الجزء الثاني، 2003م.

المواقع الإلكترونية:

- حمدي الجبالي، الخلاف النحوي الكوفي، الجامعة الأردنية، رسالة علمية منشورة على الشابكة https://staff-old.najah.edu/sites/default/files/%20%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%AD%D9%88%D9%8A.pdf
- مسلسل الإنصاف في مسائل الخلاف: https://www.youtube.com/watch?v=FhNc9sGYPoY